أثر المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي

محمد أحمد شعيب*

ملخص

تتمتع منطقة الوطن العربي بموقع حيوي استراتيجي، وتزخر بموارد هائلة يأتي النفط في مقدمتها، ما جعلها محط أنظار وأطماع الدول الكبرى وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية ، وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي وتفاعلها مع المتغيرات التي تشهدها بيئة السياسة الدولية بما يضمن للولايات المتحدة حماية مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها في المنطقة ، وقد خلصت الدراسة إلى حزمة من النتائج من بينها : اعتبار الولايات المتحدة النفط أحد محددات سياستها الخارجية في منطقة الوطن العربي ويشكل أهم مصالحها الحيوية في المنطقة ، بالإضافة إلى وجود إسرائيل وحماية أمنها وضمان استقرارها ، كما ولعبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001) دوراً مهماً في إعادة تدوير وضبط واشنطن لبوصلة سياستها الخارجية إزاء المنطقة العربية .

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية الأمريكية ، منطقة الوطن العربي، المصالح الأمريكية ، الحرب الباردة، أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الربيع العربي.

المقدمة

تتسم السياسات الخارجية للدول – لاسيما – الدول الكبرى بتفاعلها مع المتغيرات التي تشاهدها البيئة الدولية، وتستجيب لها بتدوير وضبط بوصلتها السياسية، إما بإعادة رسم أهدافها، أو ترتيب سلم أولوياتها، بما يتماشى ومصالحها، ويعمل على تنفيذ سياساتها، وتحقيق المزيد من المكاسب السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية لها، وهو ما يمكن استنتاجه من دراسة السياسات الخارجية للدول، ومدى تأثرها بما يحدث من متغيرات في الساحة الدولية.

وظلّت منطقة الوطن العربي على مدى تاريخها مركزاً لاهتمام القوى الكبرى بسبب أهميتها الاستراتيجية المعروفة، إذ يُمثّل الوطن العربي من خلال موقعه الاستراتيجي ومصادر الطاقة التي يتمتع بها بعداً سياسياً واقتصادياً وأمنياً في سياسات وحسابات القوى الدولية، الأمر الذي جعل منه "في السابق ولا يزال حتى وقتنا الحاضر" مسرحاً للتنافس والصراع بين تلك القوى من أجل الهيمنة على المنطقة، والسيطرة على مقدراتها، و حماية مصالحها فيها.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الكبرى التي تحرص على وجودها في منطقة الوطن العربي، باعتبارها من أكثر المناطق التي تتركز فيها مصالحها الحيوية، والتي لا يمكن لها بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها، إلى حد استعداد الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية في حال تعرض أي من مصالحها للخطر، والشواهد التاريخية هنا كثيرة، ولعل أكثرها تعبيراً عن ذلك الغزو الأمريكي للعراق، فعندما شعرت الإدارة الأمريكية أن الخطر صار يهدد مصالحها ونفوذها في المنطقة ، وعلى الأخص ما يتعلق بتدفق النفط العربي وبالأسعار المناسبة، خلقت الذرائع التي تبرر لها استخدام القوة لحماية تلك المصالح، وقامت على أثر ذلك بإثارة الرأي العام العالمي، وساقت ادعاءات متعددة، من بينها امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وإقامته علاقات مع تنظيم القاعدة، وحشدت القوة اللازمة لذلك، ثم أعلنت الحرب على العراق وغزوه واحتلاله.

وقد تبلورت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي بشكل واضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ودخول العالم فيما

* محاضر بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ايميل: m_sheib @yahoo.com

عُرف بمرحلة الحرب الباردة، وذلك بظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظيمتين بديلتين عن بريطانيا وفرنسا إبان أزمة السويس عام (1956م) ، وتحوُّل العلاقة بينهما من التحالف إلى الصراع الحاد، ووقوع دول الوطن العربي فريسة لهذا الصراع، والذي لم يخفف منه نظرياً سوى ظهور حركة عدم الانحياز، وقد انتهت هذه الحقبة بانهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، ما أدى إلى تربّع الولايات المتحدة على قمة هرم النظام الدولي، فدخل العالم فيما سُمي بالنظام العالمي الجديد أحادي القطب، تفرَّدت خلاله الولايات المتحدة بهيمنتها وسيطرتها على منطقة الوطن العربي والشرق الأوسط، من خلال قيادتها للتحالف الدولي لتحرير الكويت (1990–1991 م)، وغزو أفغانستان (2001 م)، واحتلال العراق (2003 م)، حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001 م) والتي ألقت بظلالها على عموم السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، وكانت السبب الرئيس في إطلاق الولايات المتحدة استراتيجية جديدة في المنطقة عُرفت "بالحرب على الإرهاب".

وبعد أن شاهدت منطقة الوطن العربي مؤخراً تغييرات في أنظمة عدد من دولها والتي عُرفت اصطلاحاً "بثورات الربيع العربي"، الأمر الذي أسهم في حدوث حالة من التحوُّل والتَّغيُر في بنية المنطقة بتفاعلاتها وفاعليها، وأربكت في الوقت نفسه حسابات القوى الكبرى في المنطقة، وبدا واضحاً التباين في تعاملها معها بين الاندهاش والارتباك، و التحفظ والتردد، والتأييد والمناوأة، ولاحت في أفق السياسة الدولية ملامح تشير بعودة القطب الروسي مجدداً إلى قمة النظام الدولي وبتراجع ملحوظ للنفوذ الأمريكي، مما اضطرت معه الإدارة الأمريكية "التي اتسمت مواقفها اتجاه هذه المتغيرات بالتباين، بين الحذر والتردد تارة، وبالتناقض والانتقائية تارة أخرى " بإعادة النظر في سياساتها وحساباتها وتحالفاتها في المنطقة.

وتحاول هذه الدراسة البحث في التساؤل التالي: ما أثر المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية على منطقة الوطن العربي ؟ وتتوقف الإجابة على هذا التساؤل بالتركيز على جملة من العوامل أهمها:

- أهمية منطقة الوطن العربي الجيواستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.
- طبيعة السياسة الأمريكية الخارجية وخصائصها تجاه المنطقة، ورصد استجابتها وتفاعلها مع المتغيرات الدولية من حيث ترتيب أولويات أهدافها، وآليات تنفيذها.
- مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة من خلال الوقوف على التحديات التي تواجهها والخيارات المتاحة أمامها.

وتأتي أهمية الدراسة من خلال تسليطها الضوء على ذلك الدور الذي تلعبه المتغيرات الدولية؛ بل وتفرضه أحيانا على نخب صنَّاع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية للتفاعل والتكيف مع تلك المتغيرات، بإعادة ضبط وتدوير بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية، إما بتغيير أهدافها، أو مراجعة ترتيب مصفوفة أولوياتها، والنظر في آليات ووسائل تنفيذها، بما يضمن أمنها واستمرار وجودها، وحماية مصالحها الحيوية في منطقة الوطن العربي.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن المتغيرات الدولية التي تشاهدها البيئة الدولية من حين لآخر بما تحدثه من تغييرات وتنتجه من مطالب وتفرضه من تحديات تلقي بظلالها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي، ما يجعلها تستجيب لتلك المتغيرات بمراجعة سياساتها، وترتيب سلم أولويات أهدافها، وآليات تنفيذها، تنفيذاً لاستراتيجيتها وصوناً لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها.

وتعتمد الدراسة في الأساس على منهج تحليل النظم الذي يقوم على أن كل نظام يواجه مطالب وتهديدات عليه أن يستجيب لها ويتفاعل معها بما يضمن له استمراره والحفاظ على مصالحه، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يساعد على اختبار مدى صحة فرضية الدراسة من خلال تجسيد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية.

واتفاقاً مع فرضية الدراسة، وللإجابة على التساؤلات المطروحة، فإن هذه الدراسة ستحاول الوقوف على أثر المتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية في السياسة الأمريكية الخارجية تجاه منطقة الوطن العربي، سواء من حيث أهدافها أو آليات تنفيذها، من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: أهمية منطقة الوطن العربي في السياسة الخارجية الأمريكية:

السياسة الخارجية لأي دولة تمثّل انعكاساً للسياسات الدولية، إلى جانب الظروف والأحوال الداخلية لكل دولة على حده، وبذلك تُعرّف السياسة الخارجية للدولة بأنها: مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية في إطار سعيها لتحقيق أهداف قد تكون محددة، وفقاً لوسائلها المتاحة (شمبش، 1988).

وانطلاقاً من هذا التعريف فإن السياسة الخارجية لأي دولة، هي تعبير عن عقيدتها السياسية ومصالحها الاقتصادية، كما أنها (أي السياسة الخارجية) في جوهرها تحاكي ما يجري في شأن الدولة الداخلي، أي بمعنى أن الدولة تحاول نقل قيمها ومبادئها وشعاراتها المعلنة للعالم الخارجي، في سبيل سعيها لتحقيق مصالحها القومية السياسية والاقتصادية والأمنية، ونشير هنا إلى أن الدول غالباً ما تُرجح كفة مصالحها عن تلك المبادئ والقيم الأخلاقية التي تتبناها، وذلك اتفاقاً مع المبدأ الشائع في بريطانيا الذي يقول، "ليس لبريطانيا أعداء دائمون ولا أصدقاء دائمون"، وقد تبنت السياسة الخارجية الأمريكية التي انتصر فيها المذهب البراغماتي منذ عقود بعيدة، هذا السلوك كمبدأ في تعاملها وعلاقاتها مع الدول الأخرى (أبو خزام، 1995).

إن المتتبع لخلفية السياسة الأمريكية في منطقة الوطن العربي يلاحظ أن اهتمام الولايات المتحدة بالوطن العربي يعتبر حديث العهد، ولا يعود إلى حقب زمنية بعيدة، بيد أن علاقة الولايات المتحدة بالوطن العربي كانت غير مباشرة وتتم عبر القوى الاستعمارية المسيطرة على المنطقة المتمثلة في الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا وفرنسا، لذا كانت اهتمامات الولايات المتحدة مقتصرة على الأنشطة التجارية والثقافية والتبشيرية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكان ذلك السبب في تبني الولايات المتحدة سياسة "الباب المفتوح"، والتي تهدف من خلالها إلى توسيع شبكة مصالحها التجارية في مختلف بقاع العالم، فضلا عن التزامها باتباع سياسة متوازنة إزاء الأطراف الدولية الأخرى، ومرد ذلك أن الولايات المتحدة مازالت لم تتكون بعد كقوى كبرى لها أطماع توسعية منافسة للقوى الأخرى في الساحة الدولية، واستمرت السياسة الأمريكية على هذا المنوال حتى وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، والتي كان من أبرز نتائجها ظهور الولايات المتحدة كقوى دولية وشريك أساسي في السياسة الدولية، ومنذ ذلك التاريخ صارت الولايات المتحدة تتطلع إلى انتهاج سياسات أكثر نشاطاً وأوسع مجالاً، وبطبيعة الحال فإن هذه السياسات الطموحة للولايات المتحدة الأمريكية ستنعكس بالنتيجة تجاه منطقة الوطن العربي باعتبارها إحدى مراكز الصراع الدولي (أبو خزام، 1995).

وقد أخذ الوطن العربي يحتل موقعاً مهما في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، وتولي الولايات المتحدة مركز القيادة في العالم الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي ونمو مصالحها النفطية في المنطقة، وإن كانت قد برزت كمنافس قوي لشريكتيها فرنسا وبريطانيا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام (1956) (خدام، 2003).

وتمثّل منطقة الوطن العربي أكثر المناطق التي تتركز فيها المصالح الحيوية الأمريكية، والتي تفوق من حيث الأهمية المصالح الكبرى (أبو خزام، 1995)، الذي جعل صنّاع القرار في السياسة الأمريكية الخارجية يولون هذه المنطقة اهتماماً متزايداً، إلى حد تحولت معه هذه المنطقة إلى مركز الاهتمام المباشر للسياسة الأمريكية، ومركز هام في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وذلك استنادا إلى جملة من العوامل، كما يلي:

1. العامل الجغرافي:

يشكل الوطن العربي اهتماماً خاصاً في استراتيجيات الدول الكبرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي الذي يتوسط القارات الثلاث، وأطلاله على المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، وعلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، الأمر الذي جعله يتحكم في أهم المضايق والممرات المائية كقناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق، ليكون بذلك ملتقى لجميع الطرقات البرية والبحرية العابرة بين الشرق والغرب (خدام، 2003).

وزادت أهمية الموقع الاستراتيجي لمنطقة الوطن العربي لاسيما منطقة الخليج العربي مع مطلع القرن العشرين وذلك بعد تدهور صناعة الغوص على اللؤلؤ وتدفق البترول في المنطقة والذي يمثّل عماد الصناعة في الدول المتقدمة (غنيم، 1987)

2. **العوامل الاقتصادية:**

وتتمثل في الموارد والمواد الاستراتيجية الهائلة الموجودة في المنطقة، لذلك تعتبر الولايات المتحدة منطقة الوطن العربي بمثابة المنجم الغني بهذه الموارد، والتي تحرص على الاستحواذ عليها واستغلالها وتسخيرها لخدمة أهدافها وحماية مصالحها، باعتبارها نقاط الارتكاز في خلق نظام الهيمنة العالمية والتي تسعى واشنطن لتكريسها، ويأتي النفط في طليعة هذه الموارد والوسيلة الأكثر أهمية في تحقيق تلك الهيمنة (جوهر، محمد، 1998).

وقد تحولت المنطقة العربية بسبب وجود النفط إلى أهم منطقة حيوية في السياسة الأمريكية، فالنفط وفقاً للاستراتيجية الأمريكية يعتبر المصلحة الحيوية الأولى إلى حد أنه يتقدم على مسألة الأمن القومي، ما جعل الإدارة الأمريكية تجاهر بضرورة استخدام القوة عند الضرورة لحماية هذه المصلحة الحيوية، وأن هذه السياسة لا تتداول في التقارير والدراسات فقط، بل صارت سياسة رسمية معلنة من قبل الرؤساء المتعاقبين على البيت الأبيض، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تصريح الرئيس الأمريكي آنذاك "جورج بوش" عندما أقدم العراق على غزو الكويت، قائلاً بأن: الولايات المتحدة لن تسمح لصدام حسين بالسيطرة على ما يقرب من ربع احتياطي النفط في العالم (الهباس، 2013)، وترجع أهمية النفط في منطقة الوطن العربي إلى ما تستحوذ عليه المنطقة من كميات هائلة من النفط، فدول الخليج وحدها تنتج ما يزيد عن (35%) من النفط، كما أن باطن أرضها يختزن ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط والغاز، وأن الولايات المتحدة تستورد ما يقارب من (30%) من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي (أبو خزام، 1995).

وحرصاً منها على استمرار وتدفق الإمدادات النفطية وضمان استقرار أسعارها، لطالما حاولت الولايات المتحدة منذ عشرينيات القرن الماضي البحث عن النفط في منطقة الوطن العربي والشرق الأوسط ، وسعيها لوضع يدها على هذه الثروة الاستراتيجية، وقد نجحت في ذلك بحصولها على امتيازات نفطية في العديد من الدول العربية من خلال شركاتها النفطية التي تُعرف باسم "الأخوات السبع "، حتى استطاعت السيطرة على النفط في المنطقة بموجب اتفاقية الخط الأحمر عام (1928) (درويش، 2011).

ومن ناحية أخرى تعتبر الولايات المتحدة المنطقة العربية بمثابة سوقاً ضخمة لصادراتها المختلفة بما فيها تجارة السلاح، فضلا عن أن الدول العربية تعتبر من أهم المجموعات المالية المؤثرة في أسواق المال الأمريكية، كما تحقق الشركات الأمريكية الأرباح الهائلة سواء تلك التي تعمل في المنطقة العربية وخاصة في مجال استكشاف واستخراج وتكرير النفط، أو تلك الشركات التي تعمل خارج الولايات المتحدة (أبو خزام، 1995).

ومما تقدم يبدو واضحاً دور العوامل الاقتصادية في جذب قاطرة السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه المنطقة العربية التي تزخر بثروات ضخمة في باطن الأرض وفوقها، ويأتي النفط في مقدمة تلك الثروات، ما جعل الولايات المتحدة توجه أنظارها صوب منطقة الوطن العربي دون أن تخفي أطماعها الاستعمارية للسيطرة على تلك الثروات وعلى الأخص سلعة النفط والتي تحرص واشنطن على الحيلولة دون سيطرة أي جهة كانت على النفط العربي لا تستجيب لأوامرها أو تتعاون معها في ضمان استمرار تدفقه إلى الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية دون قيد أو شرط وبالكميات والأسعار التي تراها هي مناسبة، بما يخدم مصالحها ولا يؤثر على اقتصادها على المدى القريب والبعيد، وهي في ذلك لم تتوانَ في التدخل في شئون المنطقة بشكل عام أو في الشأن الداخلي للدول العربية النفطية بشكل خاص، وبأساليب وآليات تختلف تبعاً لكل حالة على حدة، بدءا بتحكمها في القرار الاقتصادي أو حتى السياسي أحياناً لبعض الدول، مرورا بسياسة التهديد والحصار لدولٍ أخرى، وصولاً إلى شن الحرب والاحتلال كما

حدث في العراق، كما تشكّل منطقة الوطن العربي سوقاً استهلاكيا للسلع والمنتجات الأمريكية التي من بينها تجارة السلاح، وكذلك سيطرتها على عقود استكشاف واستخراج النفط التي تكاد تحتكرها الشركات الأمريكية.

3. **العوامل الأمنية:**

تلعب العوامل الأمنية دورا مفصليا في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي، بالنظر إلى مصالحها الحيوية الموجودة بها، ومن الأسباب التي تساهم في ذلك ما يلي:

- التخوف الأمريكي من خطر التوسع الشيوعي (في ذلك الوقت) في منطقة الوطن العربي، بما يؤدي إلى وصول الاتحاد السوفييتي إلى مصادر الطاقة في المنطقة، انطلاقاً من أن القوة التي تتمكن من السيطرة على منابع النفط تكون الأقدر على التحكم والسيطرة على مجريات الأحداث في العالم (عبد الحليم، 2011).
- وجود إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة وقاعدتها المتقدمة في قلب منطقة الوطن العربي، لتفصل شطره الغربي عن شطره الشرقي، لذلك تحرص الولايات الأمريكية على استمرار بقاء إسرائيل وضمان أمنها وتفوقها العسكري والتكنولوجي في المنطقة، باعتبارها خط المواجهة الأمامي للولايات المتحدة في احتواء الامتداد السوفيتي في المنطقة، كما تعمل على زعزعة أمن واستقرار المنطقة، بما يخدم مصالحهما المشتركة لمواجهة المخاطر الاستراتيجية التي قد تظهر في المنطقة.
- الهواجس الأمريكية القائمة تجاه سعي إيران الحثيث لامتلاك السلاح النووي، والذي تعتبره الولايات المتحدة تهديداً صريحاً لمصالحها في المنطقة.
- المد الإسلامي الآخذ في النمو في المنطقة العربية حتى صار أحد مكوناتها الأساسية، والذي تصفه الولايات المتحدة بالإرهاب والتطرف، وتعمل جاهدة للحيلولة دون انتشاره وتمكّنه من الوصول للسلطة وسيطرته على مقدراتها وخاصة النفط، وفي ذلك تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة (عبد الحليم، 2011).

كل هذه العوامل أضافت قيمة استراتيجية لمنطقة الوطن العربي، مما جعلها تتربع على مركز صدارة اهتمامات الإدارات الأمريكية، بما يشجعها على التواجد في المنطقة وبسط سيطرتها على بلدانها وهيمنتها على ثرواتها.

ثانياً: طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي:

حظيت الولايات المتحدة في الماضي البعيد بكثير من القبول لدى شعوب المنطقة العربية بخلاف شعورهم اتجاه الإمبراطوريات الاستعمارية في تلك الحقبة التاريخية "كفرنسا وبريطانيا"، وذلك يرجع إلى أن الولايات المتحدة أسست سياستها التقليدية في السابق على "مبدأ مونرو" القائم على العزلة وتجنب الولايات المتحدة الخوض في الصراعات في البلدان الأخرى، وتأسيساً على ذلك لم تقم الولايات المتحدة باستعمار دول المنطقة، وظل هذا المبدأ معمولاً به في الولايات المتحدة والتي استمرت رهن سياستها التقليدية في العزلة، رغم النداءات الأوروبية لها في بداية الحرب العالمية الثانية بالتدخل ومساندة أوروبا في حربها ضد دول المحور بقيادة المانيا، ولم تعلن الولايات المتحدة دخولها في تلك الحرب إلى جانب الحلفاء إلا بعد تعرض أسطولها في قاعدة "بيرل هاربر" في ديسمبر (1941) لهجوم من قبل الطائرات اليابانية، ومنذ ذلك التاريخ برزت الولايات المتحدة كلاعب أساسي في الساحة الدولية، ساهمت وبفاعلية في صناعة نظام دولي جديد عُرف "بالقطبية الثنائية "، تزعمت فيه قيادة شطره الغربي في حين تزعم الاتحاد السوفيتي" في ذلك الوقت" قيادة الشطر الشرقي (درويش، 2011).

وعلى إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتربُّع الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي ونشوء عصر القطبية الواحدة، قامت السياسة الأمريكية في العالم بشكل عام على أساس انتصار الرأسمالية على الشيوعية أبان حقبة التنافس والصراع الدائر بينهما للسيطرة على العالم، وفي سبيل تحقيق انتصارها وتفوقها وتنفيذ سياستها وحماية مصالحها، اعتمدت الولايات المتحدة على جملة من الوسائل والأساليب والآليات المتنوعة من أهمها: القوة العسكرية، والمساعدات الاقتصادية، ووسائل الدعاية والأعلام، وتوظيف دور المخابرات، وأعمال الجوسسة في جمع المعلومات، وتمويل عمليات التخريب والانقلابات، فضلاً عن

تأثيرها على سياسات المنظمات الدولية وتسخيرها لخدمة مصالحها السياسية (درويش، 2011).

واتسمت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي بعدة خصائص من أهمها (أبو عامود، 2015):

1- إدارة الصراعات في المنطقة بمعزل عن الشرعية الدولية، وتجاهل أحكام القانون الدولي.
2- توجيه سياسات المنظمات الدولية، وعلى الأخص مجلس الأمن الدولي وصندوق النقد الدولي، وتوظيف أنشطتها لخدمة سياساتها ومصالحها في المنطقة.
3- اعتمادها لأسلوب ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين في تعاطيها مع قضايا المنطقة لاسيما الصراع العربي الإسرائيلي، وسياستها بشأن الحرب على الإرهاب.
4- الدعم المتواصل واللامحدود لإسرائيل عسكرياً لضمان تفوقها العسكري والتكنولوجي في صراعها مع الدول العربية، وفي ذات الوقت التزامها بعدم ممارستها أي ضغوط على إسرائيل، فضلا عن حمايتها من أي مساءلة جنائية جراء الجرائم والمجازر التي تقترفها بشكل مستمر بحق الشعب الفلسطيني، إلى حد استخدامها لحق النقض " الفيتو" لمنع صدور أي قرارات دولية تدين أو حتى تشجب تلك الجرائم والأعمال الوحشية.

والجدير بالذكر هنا أن أغلب الباحثين والكتَّاب الذين تناولوا هذا الموضوع ، يتفقون إلى حد كبير على أن طبيعة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية تتبلور في شكل حزمة مصالح وأهداف تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها في المنطقة العربية، وبرغم أنه من الصعوبة بمكان في هذا الصدد وضع حد فاصل من الناحية النظرية بين المصالح التي تتطلع الإدارة الأمريكية من خلالها بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لضمان حماية تلك المصالح، وذلك لتشابك تلك المصالح والأهداف وتداخلها مع بعضها البعض، وسأحاول هنا تصنيفها وفقاً لتقديري لكل منها، تأسيسا على حيوية المصالح واتسامها بالاستقرار والثبات، ومرونة الأهداف وقابليتها للتغيير أو إعادة الترتيب، تبعاً للمتغيرات الدولية وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية، ومدى تكيف هذه الأخيرة معها واستجابتها لها، وذلك على النحو التالي:

أ- المصالح الأمريكية في المنطقة العربية:

كما سبق الإشارة صارت المنطقة العربية أهم منطقة حيوية في السياسة الأمريكية، وذلك يعود إلى مجموعة من العوامل سبق تناولها في هذه الدراسة والتي يأتي النفط في طليعتها من حيث الأهمية (انظر ص 3 و4 من هذه الدراسة)، لذا تحرص الولايات المتحدة على الاستحواذ على المنطقة والهيمنة عليها والسيطرة على مقدراتها، وفي سبيل ذلك فهي تستخدم كافة السبل والوسائل بما فيها القوة العسكرية لتحقيق مصالحها من ناحية، ورفض مشاركة أي قوى دولية أو إقليمية لها في مقدرات المنطقة وتحقيق مصالح فيها من ناحية أخرى، وتتبلور المصالح الأمريكية في المنطقة العربية في النقاط التالية (شرابي، 1990):

1- تأمين تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحليفاتها من دون توقف أو تهديد بوقفه، وبالأسعار المناسبة، وهو ما يضمن للولايات المتحدة احتياجاتها لصناعاتها المختلفة.
2- احتواء النفوذ السياسي والعسكر ي والاقتصادي السوفيتي أبان حقبة الحرب الباردة في المنطقة من جهة، وتفادي الدخول في مواجهات مسلحة مباشرة معه من جهة أخرى.
3- حماية وجود إسرائيل واستمرار بقائها وضمان أمنها، واستقرارها وتفوقها العسكري والتكنولوجي في المنطقة.
4- المحافظة على العلاقات القائمة مع الدول العربية التي تسير في كنف سياستها في المنطقة.
5- وقف انتشار الأسلحة النووية، والحيلولة دون امتلاك إيران لها.
6- مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه في المنطقة العربية.

ب- الأهداف الأمريكية في المنطقة العربية:

تركِّز الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه منطقة الوطن العربي على حزمة من الأهداف، والتي ترى في تحقيقها حماية لمصالحها واستمرار لهيمنتها وبسط نفوذها على المنطقة، ومن هذه الأهداف ما يلي:

1- العبث بالعلاقات العربية وتفكيكها، وأضعاف الحالة العربية، وخلق شعور لدى معظم الأنظمة العربية الحاكمة أن استمرار وجودها وبقائها مرتهن بالقرار الأمريكي (خدام، 2003).

2- الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة على جميع القوى الدولية والإقليمية التي تتطلع للتواجد في المنطقة.
3- احتواء قوى الممانعة العربية، لضمان سيطرة الأجندة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية (بشارة، 2013).
4- الحيلولة دون قيام وحدة أو اتحاد حقيقي عربي ثنائي أو جماعي قد يؤدي إلى فرض واقع جديد يصعب السيطرة عليه.
5- تكريس التخلف والجهل في المنطقة، ورفض وإجهاض أي مبادرات لاستثمار العلم والاستفادة من الموارد المتاحة في خلق قاعدة للصناعات المتطورة تحرر دول المنطقة وشعوبها من التبعية، أو تقلل من الاعتماد على الدول الغربية الرأسمالية (عوده، 1991).

وبناء على ما تقدم يتضح أن طبيعة السياسة الأمريكية الخارجية تجاه المنطقة العربية، تنعكس في شكل مجموعة من المصالح الحيوية والأهداف الاستراتيجية، تتجسد من خلالها أهمية منطقة الوطن العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، ما جعل كافة الإدارات الأمريكية تجعل هذه المنطقة ضمن أولويات تخطيط استراتيجيتها في العالم بشكل عام، لذلك نشاهد الولايات المتحدة تتدخل في شئون دول المنطقة سواء في أنظمتها السياسية أو في شئونها الاقتصادية وحتى في علاقاتها الدولية، ذلك كله في سبيل المحافظة على مصالحها وتحقيق أهدافها في منطقة الوطن العربي.

والجدير بالذكر هنا أن المصالح الأمريكية تكاد تكون ثابتة ودائمة لفترات زمنية أطول، في حين أن الأهداف عرضة أكثر للتغيير والتعديل وإعادة الترتيب، كلما اقتضت ضرورات متغيرات البيئة الدولية، و حسب تقديرات دوائر ونخب صنَّاع القرار الأمريكي ورؤاهم في كيفية المحافظة على مصالح دولتهم وضمان استمرار هيمنتها على المنطقة والسيطرة على مقدراتها، وهو ما سيتم تناوله لاحقاً في هذه الدراسة.

ثالثاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي في مرحلة الحرب الباردة:

خلال هذه الحقبة التاريخية والتي عُرفت "بالحرب الباردة" (عتريس، 2010)، والتي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1991) تشكل نظام دولي ثنائي القطبية، انقسم العالم بموجبه إلى معسكرين، غربي بزعامة الولايات المتحدة، وشرقي يتزعمه الاتحاد السوفيتي، فيما فضلت غالبية الدول النامية من بينها الدول العربية البقاء على الحياد، وقامت بتأسيس حركة عدم الانحياز في (باندونج) عام (1955)، بيد أن ذلك الحياد كان اسمياً، لتجد تلك الدول نفسها فعلياً منحازة لإحدى المعسكرين، وقد شاهدت السياسة الدولية خلال هذه الفترة مراحل متفاوتة من المنافسة والاستقطاب والصراع في أماكن مختلفة من العالم، وعلى الأخص منطقة الوطن العربي، حيث كان تشكيل الأحلاف والحروب بالوكالة والسباق العسكري بين القوتين العظمتين أهم الظواهر التي سيطرت على طبيعة العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن الماضي (الهباس، 2013).

وانتهجت الولايات المتحدة في زمن الحرب الباردة، سياسة ثابتة تجاه منطقة الوطن العربي لبسط نفوذها في المنطقة، و سعيها لتكريس مصالحها وحمايتها وضمان استمرارها، والتي نشير إليها كالتالي:

- احتواء الشيوعية السوفيتية والحيلولة دون توسع النفوذ السوفييتي، ومنعه من الوصول إلى الخطوط الحمراء في المنطقة، أو امتلاكه لقواعد عسكرية دائمة له في البحر المتوسط (درويش، 2001؛ كيالي، 2013):
  - ضمان استمرار سيطرتها الولايات المتحدة على الثروة النفطية من المنابع إلى الممرات.
  - دعم أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها النوعي العسكري والتكنولوجي في المنطقة.
  - منع أية قوة دولية أو إقليمية منافسة من السيطرة على المنطقة.
  - المحافظة على استقرار الأنظمة العربية الصديقة لها.

لعل ما يُميّز السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية خلال هذه المرحلة، والتي شاهدت تنافساً قوياً بين القوتين العظمتين، ذلك الإطار الذي قام بوضعه "جورج شولتز" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، وعدد من الخبراء في شؤون المنطقة، ليكون بمثابة استراتيجية تتبناها الإدارة الأمريكية والتي بُنيت على ركيزتين أساسيتين (شرابي، 1990):

الركيزة الأولى: تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وإرساء عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.

الركيزة الثانية: احتواء الخطر الاستراتيجي الذي يشكله الاتحاد السوفيتي للتوسع في المنطقة.

ويمكن القول هنا أن مواجهة النفوذ السوفيتي واحتواءه، يعد أحد أهم المصالح الأمريكية في منطقة الوطن العربي، كما يمثل في ذات الوقت أحد العوامل المهمة المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في هذه المرحلة، بيد أن الوطن العربي اكتسب أهميته في الاستراتيجية الأمريكية باعتباره يشكل خط الدفاع الأمامي في مواجهة النفوذ السوفيتي، وذلك بحكم موقعه الجغرافي، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة لم تنجح في سياستها إلى حد كبير في خلق منطقة عربية مناهضة للاتحاد السوفيتي وامتداد نفوذه الشيوعي في المنطقة العربية، ويعُزى ذلك إلى سببين: أولهما لجوؤها إلى النهج الاستعماري في تعاملها مع العرب، بما يستهدف أحكام سيطرتها على المنطقة بدلاً من الدفاع عنها في مواجهة المد الشيوعي، والسبب الثاني: انحيازها الكامل لإسرائيل في حربها ضد الدول العربية (أبو خزام، 1995).

ومن جهة أخرى يمّثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هو الآخر عاملاً مهماً في التأثير في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي خلال فترة الحرب الباردة، إذ انتهجت الولايات المتحدة سياسة منحازة بشكل واضح مع إسرائيل وأخذت على عاتقها ضمان وجودها والمحافظة على أمنها واستقرارها وتفوقها النوعي في المنطقة، بل تعدَّى دور الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك بقيامها (أي الولايات المتحدة) بالضغط على الدول العربية للدخول في سلام منقوص مع إسرائيل، وقد نجحت في ذلك بتوقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام (1979)، والتي أحدث تصدعاً وانشقاقا في النظام الإقليمي العربي بوجه عام، حيث انقسم العرب بسبب هذه الاتفاقية بين أغلبية معارضة ورافضة للسلام مع الكيان الصهيوني، وأقلية مؤيدة للدخول في سلام معه (غالي، 1990)، فضلا عن أن توقيع هذه الاتفاقية حقق الأمن المطلوب والأمل المنشود لإسرائيل، من خلال تحييد دور مصر "أكبر دولة عربية في المنطقة "في الصراع العربي الإسرائيلي" وأبعادها عن خوض أي حروب ضد إسرائيل.

وخلال مرحلة الحرب الباردة لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة فرض التوازن في المنطقة عن بعد، أي بمعنى أن معظم القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، ظلّت في مواقع قريبة من أفق المنطقة، وفي ذات الوقت بعيدة عن أن يُطالها الأذى ،عن طريق ضرب القوى الإقليمية بعضها ببعض، حيث قامت الولايات المتحدة أبان حكم الرئيس "رونالد ريغان" بدعم العراق في حربها ضد إيران (حرب الخليج الأولى 1980ـ 1988) والتي كانت حرب استنزاف حقيقية، ما أدى لإضعاف هاتين القوتين في آن واحد، ثُم ما لبثت الولايات المتحدة أن غيَّرت سياستها في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى، عندما تبنَّت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" استراتيجية "الاحتواء المزدوج" لاحتواء كل من العراق وإيران، بدلا من سيطرة إحداهما على الأخرى، وحققت الولايات المتحدة من خلال سياساتها هذه حماية مصالحها في المنطقة المتمثلة في ضمان أمن إسرائيل، واستمرار تدفق النفط وبالأسعار المناسبة (Walt , Mearshimer, 2007).

رابعاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي ما بعد الحرب الباردة:

بدأت هذه الحقبة التاريخية من عصر العلاقات الدولية بموجب إعلان باريس عام (1990) بإنهاء الحرب الباردة، وكان هذا الإعلان بمثابة الذروة في المسيرة الانكفائية التي قاد بها "غورباتشوف" الاتحاد السوفيتي من قمة الهرم الدولي متراجعاً إلى ما وراء حدوده، وعلى إثر ذلك صارت الأحادية القطبية العنوان الرئيسي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وغدت الولايات المتحدة القطب الأوحد، والقوة العظمى الوحيدة في العالم، الذي تشكل فيه نظام عالمي جديد، آحادي القوة، أمريكي السمات والتوجه، عدواني الملامح والتنفيذ (عودة،1991)، مما أفرز لدى الولايات المتحدة نزعة أكبر نحو الهيمنة على العالم، ونالت المنطقة العربية نصيباً وافراً من هذه النزعة (عبد الحليم، 2011).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتخلصها من الخطر الشيوعي الذي كان يهدد مصالحها في منطقة الوطن العربي، أجرت الولايات المتحدة تعديلاً في سياستها في المنطقة، ليحل بديلاً عنه مواجهة خطر المد الإسلامي، والذي صار خلال هذه الفترة أحد أهداف السياسة الأمريكية الخارجية تجاه المنطقة العربية.

إن الفراغ الاستراتيجي الذي شاهدته المنطقة العربية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي أغرى الإدارة الأمريكية بالتدبير للقضاء على الراديكاليين العرب والذين وقفوا ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة، ففي عام (2001) أصدر مجلس العلاقات الخارجية تقريراً بعنوان Strategic Energy Policy For the 21 Century" " "استراتيجية سياسة الطاقة في القرن الواحد والعشرين" أكد من خلاله أن النفط أصبح حتمية أمنية للولايات المتحدة، ودعا فيه الإدارة الأمريكية إلى ضرورة انتهاج سياسة هجومية لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة (شاذي، 2006) ، أي بمعنى تفعيل الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، وهذه السياسة تمثل دلالة واضحة في التغيير الذي طرأ في الوسائل والآليات والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها الحيوية في المنطقة (قحطان، 2010).

وخلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، طرحت الولايات المتحدة مجموعة من الأفكار والأسس التي ترى من خلالها تجسيد أسس النظام العالمي الجديد، القائم على نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح على العالم الحر، وفرض الهيمنة على مناطق حيوية في العالم، ومنها منطقة الوطن العربي، باتباع آليات وأساليب متعددة ومتنوعة، من بينها إبرام اتفاقيات سلام لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي (قحطان، 2010)، حيث أطلق الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" مبادرة للسلام في مارس (1991)، أوصلت العرب وإسرائيل إلى مؤتمر مدريد، ثم إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وفي سبتمبر 1993 انعقدت اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بعد ذلك انفرط عقد المسبحة ليهرول العرب وراء السلام المنقوص مع إسرائيل، لتوقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل وبشروط إسرائيلية، إلى حد قيام عدة دول عربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وفتحت البعض منها مكاتب تبادل تجاري معها، ما أدى ذلك إلى وقف المقاطعة مع إسرائيل (خدام، 2003)، وقد كانت الولايات المتحدة تهدف من وراء إبرام هذه الاتفاقيات خلق نظام إقليمي في المنطقة يكون لإسرائيل دور مركزي فيه، وبما يعمل في ذات الوقت على تهميش الدور العربي الإقليمي من جهة، والسعي إلى تفكيك بعض الدول العربية لفرض السلام المزعوم وفقاً للرؤية الإسرائيلية من جهة أخرى، فضلا عن قيام الولايات المتحدة بوضع سياسات خاصة لدول أخرى كسياسة الاحتواء المزدوج باتجاه العراق وإيران (قحطان، 2010).

كما شاهدت هذه المرحلة حرب الخليج الثانية عام (1990)، والتي اعتبرت مأساة عربية بكل المعايير، وانتصاراً أمريكيا وإسرائيليا بامتياز، حققتا فيها نتائج إيجابية تخدم مصالحهما المشتركة في المنطقة، من أهمها (خدام، 2003):

1ـ إزاحة خطر العراق من أمام إسرائيل، وخروجه في ذات الوقت ولفترة طويلة من دائرة الفعل في السياسات العربية والإقليمية.

2ـ انقسام الصف العربي المتشرذم أصلاً بسبب المواقف المتباينة حيال هذه الحرب مما انعكس سلبياً على العلاقات العربية ـ العربية المتردية فأزاد من انشقاقاتها.

والجدير بالذكر هنا أن نتائج الغزو الأمريكي للعراق والتي استهدفت الولايات المتحدة من ورائه حماية مصالحها، وبسط هيمنتها، وتحقيق انتصارات لصالح إسرائيل الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة، فإذا بتلك الحرب تؤدي إلى نشر النفوذ الإيراني ليس في العراق فحسب، بل في المنطقة كلها، ووضع إسرائيل والولايات المتحدة في مواجهة مباشرة مع إيران كقوة إقليمية صاعدة في المنطقة ساعية في تطوير برنامجها النووي (شاش، 2008).

وفي هذه الفترة رفعت الولايات المتحدة شعار الإصلاح السياسي، ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، كأداة لممارسة هيمنتها في العالم وتدخلها في شؤون الدول، كاستراتيجية بديلة عن سياسة الاحتواء، أما ما يتعلق بالوطن العربي، فقد برز مفهوم الخصوصية العربية على الساحة

السياسية، والذي يعني استثناء المنطقة العربية من ضغوط التغيير الديمقراطي وفقاً للتصور الأمريكي القائم على اعتقاد بأن الديمقراطية غير ممكنة في المنطقة العربية لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها:

- التخوف من أن تأتي صناديق الاقتراع بالجماعات الإسلامية المتطرفة إلى سدة الحكم.
- الثقافة العربية ـ الإسلامية.
- الصراع العربي ـ الإسرائيلي.
- عدم الاستقرار في المنطقة.

وانسجاماً مع هذا المفهوم، أخذت السياسة الخارجية الأمريكية تتعاطى مع الطرح الرسمي العربي القائل: بوجوب التريث في دفع المنطقة نحو التحول الديمقراطي والأخذ بسياسة الإصلاح التدريجي، لذلك تراجعت الولايات المتحدة عن سياستها بشأن الإصلاح السياسي وفرض الديمقراطية بالقوة، واستعاضت عن ذلك بالاستقرار والأمن، واعتماد سياسة الإصلاح التدريجي للحفاظ على مصالحها في المنطقة (عبد الحليم، 2011).

وخلاصة القول، أُشير هنا إلى انعكاسات هذه المرحلة وتأثيرها في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي، وذلك على النحو التالي:

1ـ تراجعت الولايات المتحدة عن ضغوطها الرامية لنشر الديمقراطية في البلدان العربية، خشية وصول الإسلاميين للسلطة، الأمر الذي قد يحول دون تنفيذ المشروع الأمريكي الرامي إلى الهيمنة على المنطقة العربية (عبد الحليم، 2011).

2ـ التحول من سياسة ملء الفراغ إلى سياسة الردع باستخدام القوة العسكرية كأحد الأدوات لتنفيذ الولايات المتحدة سياستها الخارجية في المنطقة.

3ـ استبدال خطر النفوذ الشيوعي بخطر المد الإسلامي الذي بات يتغلغل في المنطقة ويهدد المصالح الأمريكية بها.

4ـ احتواء العراق وإيران باتباع سياسة الاحتواء المزدوج، ومنع ظهور قوى إقليمية جديدة قادرة على تهديد المصالح الأمريكية، الأمر الذي استغلته الولايات المتحدة وأبقت على تواجدها العسكري بصورة دائمة في المنطقة.

5ـ العمل وبكل الوسائل لمنع امتلاك إيران للسلاح النووي، والحيلولة دون بسط نفوذها في الخليج العربي وسيطرتها على منابع النفط، بما يؤدي إلى تهديد المصالح الأمريكية بالمنطقة.

6 ـ استخدام القوة الناعمة الدبلوماسية التي تجسدت بالإعلان عن حزمة من المشاريع والاتفاقيات لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أدت إلى إنهاء المقاطعة العربية مع إسرائيل.

خامساً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

خلفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2011) وتداعياتها آثاراً عالمية بالغة على الأصعدة السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وصلت إلى حد أن هناك ما يشبه الاتفاق بين الباحثين في العلاقات الدولية والنظام الدولي على فكرة مؤداها: أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر أوجدت عالماً جديداً مغايراً لما قبله، فقد شكَّلت الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب تحدياً حقيقياً لمنظومة ومعايير حقوق الإنسان المستقرة في العالم، وألقت بتداعيات متزايدة على قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي (جاد، 2002).

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المتمثلة في تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم عنيف، أصاب مبنى البنتاغون في واشنطن، وبرجي التجارة العالميين في نيويورك، لتضع حداً للسياسات الخارجية الأمريكية المتعلقة بالمنطقة العربية والمبنية على نظرية الخصوصية العربية أو الاستثناء العربي، مما دفع صنّاع السياسة الخارجية الأمريكية إلى إجراء مراجعات عميقة للسياسات السابقة الموجهة للمنطقة العربية، وبناء سياسة جديدة أُطلق عليها "الحرب على الإرهاب"، تهدف لحماية الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وأخذت الولايات المتحدة من هذه الأحداث ذريعة قوية استغلتها لتبرير تدخلها في شؤون دول المنطقة (عبد الحليم، 2011).

وتعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001)، نقطة جوهرية وحاسمة في إعادة صياغة السياسة الأمريكية تجاه منطقة العالم الإسلامي بشكل عام ومنطقة الوطن العربي بشكل خاص، إلى

درجة اعتبارها محطة عبور بين نظامين دوليين مختلفين، من نظام ما بعد الحرب الباردة إلى نظام جديد أُطلق عليه "الحرب على الإرهاب" (قحطان، 2010) نصَّبت فيه الولايات المتحدة نفسها لقيادة المجتمع الدولي في هذه الحرب، من خلال تقسيمها للعالم إلى محورين هما: محور الخير بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومحور آخر للشر تقوده الدول المارقة والتي تمارس الإرهاب "حسب التصنيف الأمريكي"، الذي يقوم على رؤية (بوش الابن) من منطلق "من ليس معنا فهو ضدنا (نصار، 2012).

وتأسيساً على ذلك مثَّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر متغيراً مؤثراً ألقت بظلالها على السياسة الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي، ما أدى بالولايات المتحدة إلى إعادة تدوير بوصلتها وضبطها بما يحقق أهدافها ويعمل على حماية مصالحها في المنطقة، وكان من نتائجها اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية كوسيلة لوضع استراتيجية تتمكن من خلالها من ترتيب الأوضاع الدولية لصالحها، وفقاً للجغرافيا السياسية الجديدة التي صارت الولايات المتحدة تسوّق لها وتسعى لفرضها على الساحة الدولية بالقوة العسكرية، بما يمكنها من ضبط الأوضاع وضمان صيرورة إيقاعها على النغمة الأمريكية (قحطان، 2010).

وبالنظر إلى أن اهتمام الولايات المتحدة بقضية الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في المنطقة العربية كان محدوداً قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتبرير تأجيلها استنادا إلى مقولة "الاستثناء العربي" أو " الخصوصية العربية"، " كما سبق الإشارة في جانب من هذه الدراسة"، نجد أن الإصلاح السياسي صار مكوناً رئيساً من مكونات السياسة الأمريكية الخارجية، وأحد أهم آلياتها لمكافحة الإرهاب خلال هذه الفترة، إلى حد ربطت الإدارة الأمريكية بين الإرهاب وغياب الديمقراطية في المنطقة، استناداً إلى رؤيتها بأن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية هي المسئولة عن إنتاج الإرهاب وانتشاره في العالم، لذا تولدت لدى الإدارة الأمريكية قناعة بضرورة تغيير هذه الأوضاع وخاصة في جانبها السياسي، وبالتالي صار الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية أحد أهم الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وعلى الأخص منطقة الوطن العربي (ياسين، 2010).

وفي إطار الحرب الدولية التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب بعد أحداث (11) سبتمبر، توصَّلت الدول الثماني الكبرى خلال اجتماعها في (2004 م)، إلى نوع من التفاهم لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي، بدعوى إصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية والتعليمية بما يتفق مع المصالح والأهداف الغربية وبالأخص الأمريكية منها، وبناء على ذلك شاهدت المنطقة حزمة من المشاريع لإصلاح وتغيير المنطقة، والتي بُنيت على وجهة النظر الأمريكية التي تقوم على ادعاء مفاده: أن الأوضاع في المنطقة باتت على درجة عالية من التردي، وخاصة بعد تزايد موجات العنف والإرهاب، والذي يعود إلى عجز النظم السياسية العربية وعدم قدرتها على مواكبة متطلبات التطور، وصارت بذلك عبئاً ليس على النظام الدولي فحسب، بل وعلى مجتمعاتها أيضا، وأن القضاء على الإرهاب الذي صار يهدد المصالح الغربية والأمريكية وتجفيف منابعه، يتطلب إصلاح وتغيير النظم السياسية في المنطقة العربية لاسيما الأنظمة الدكتاتورية الداعمة للإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتضح هنا أن الأمر لا يتعلق بإصلاح أحوال شعوب المنطقة، بقدر ما يستجيب للمصالح الغربية وعلى الأخص الأمريكية في منطقة الوطن العربي (درويش، 2010).

وفي هذا الصدد اعتبر (جورج بوش) الابن "الرئيس الأمريكي آنذاك" والذي يعمل وفق تنظير تيار المحافظين الجدد (كيالي، 2007 ؛ Walt , Mearshimer, 2007) أن غياب الديمقراطية في المنطقة يشكّل تحدياً كبيراً للإدارة الأمريكية لاسيما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وربط انتشار الإرهاب بغياب الديمقراطية، وأن ما يشاهده الوطن العربي والإسلامي من تطرّف وإرهاب يرجع إلى مناخ الاستبداد والتخلُّف الذي تشاهده المنطقة (ياسين، 2010).

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تفاوتت كماً وكيفاً في ممارسة ضغوطها على الأنظمة العربية بشأن الإصلاح السياسي، في محاولة منها لابتزاز الأنظمة العربية وتهديدها، فنجدها مارست ضغوطاً سياسية قوية على الأنظمة المعادية

للولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة من جهة، في حين أن ضغوطها السياسية كانت أقل شدة بالنسبة للأنظمة العربية الصديقة والحليفة لها، بل أنها من جهة أخرى تجنبت ممارسة أي ضغوط سياسية على بعض الأنظمة العربية الحليفة لها، واستبدلت الضغوط السياسية بضغوط ثقافية تتعلق بإعطاء مساحة أكبر لحرية الصحافة والإعلام وإصلاح التعليم، وضغوط اقتصادية تتمثل في تحسين القدرات والفرص الاقتصادية (عبد الحليم، 2011).

ومن اللافت للنظر هنا، أن بعض القادة العرب لم يتوانوا في تقديم الولاء والطاعة والدعم الضمني والصريح لسياسات الرئيس (بوش) الابن في العراق وفلسطين وحتى في أفغانستان، في سياق حربه العالمية التي يقودها ضد الإرهاب، مقابل تخلّي الولايات المتحدة عن الضغط عليهم من أجل التحول الديمقراطي، هذا الدعم الذي تم اعتباره تفويضاً مطلقا منحه القادة العرب للرئيس الأمريكي في الحرب التي يقودها ضد الإرهاب، استغلته الولايات المتحدة لقمع المعارضة السياسية الداخلية في تلك الدول(بشارة، 2013).

وقد ازدادت ملامح الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بشكل أكثر وضوحاً والتي عبَّر عنها الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) من خلال ما يلي:

أولاً: الإعلان عن مبدأه الخاص للسياسة الخارجية في يناير (2002) "مبدأ بوش" وذلك بطرحه ثلاث قواعد أساسية (قحطان، 2010):

1ـ الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، وأن القوات الأمريكية ستكون على درجة من القوة التي تمكِّنُها من الحيلولة دون تفوق أي قوى عسكرياً على الولايات المتحدة، وهو ما يمكَّن الولايات المتحدة من الاستمرار في المحافظة على دورها الإمبراطوري بتنفيذها لـ"استراتيجية القسر"، والتي تعني الكسر المطلق لإرادة الخصم باستخدام القوة المطلقة.

2ـ إن الولايات المتحدة ستقوم بضربة وقائية ضد أي تهديدات محتملة على مصالحها، أي بمعنى القيام بمواجهة التهديدات قبل ظهورها من خلال نقل المعركة إلى العدو.

3ـ العمل على نشر المبادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي.

ثانياً: الإعلان عن "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" والتي تهدف إلى بسط الهيمنة الأمريكية على العالم، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على عدة أسس من أهمها:

1- الرؤية الأمريكية للمشهد السياسي والبيئة الدولية والتي على ضوئها دخلت ما يسمى بـ (الحرب على الإرهاب)
2- الحرب الوقائية على العراق، وليس فقط الحرب الاستباقية، والتي ترمي من ورائها الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل المنطقة وفق منظور الاستراتيجية الأمريكية.
3- الحرب المفتوحة على أسلحة الدمار الشامل بوصفها تمثّل تهديداً لأمن الولايات المتحدة ومصالحها.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن إدارة الرئيس (بوش) الابن والتي تعتبر الأكثر تحمساً لتغيير خريطة المنطقة بحكم أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، وذلك من خلال إعلانها عن عدد من المبادرات و مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، والتي من أهمها "مشروع الشرق الأوسط الكبير 2004 " والذي يتضمن إعادة هيكلة المنطقة العربية، انطلاقا من حاجة المنطقة إلى تغيير هيكلي في ثلاثة محاور هي: نشر الديمقراطية والحكم الصالح، إصلاح التعليم ووسائل المعرفة، وتحسين القدرات والفرص الاقتصادية (شاش، 2008)، كما يرمي المشروع إلى إيجاد شراكة دولية لإحداث تغييرات في البنى والمفاهيم السياسية والاقتصادية، وهذا المشروع بالإضافة إلى الدول العربية يضم كل من إيران، تركيا، باكستان، أفغانستان وإسرائيل (درويش، 2011).

ويتضح مما سبق، أن هجمات (11) سبتمبر والتي ساهمت في تنامي الروح الوطنية في المجتمع الأمريكي وذلك بالتوافق مع نمو النزعة الإمبراطورية في السياسة الخارجية الأمريكية، أحدثت تحولات كبيرة في إدراك الأمريكيين حدود أمنهم القومي، وسهّل في ذات الوقت على المنظرين والمخططين من تيار المحافظين الجدد من إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، والتي شاهدت تحولاً نوعياً كبيراً طرأ إزاء المنطقة العربية بإجراء تغييرات في سياستها تتمثل في (كيالي، 2007):

1- تبرير كل الإجراءات والتصرفات التي تتبناها الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.
2- الإصلاح السياسي للأنظمة السياسية العربية باتت تشمل حتى الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، بعد أن كانت مقتصرة فقط على الأنظمة المعادية للسياسة الأمريكية.
3- تعزيز مكانة إسرائيل في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية.
4- تغيير الوسائل وآليات التنفيذ باعتمادها سياسة التغيير والحرب الوقائية والإفراط في استخدام القوة العسكرية المطلقة المباشرة، بدلاً عن سياسة المحافظة على الوضع القائم التي كانت انتهجتها في سياستها قبل (11) سبتمبر.

وتأتي هذه التغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ هدفها الاستراتيجي المتمثل في محاربة الإرهاب الذي بات يهدد مصالحها ليس في المنطقة العربية فحسب، بل وصل تهديده إلى داخل الولايات المتحدة والدول الغربية ومواطنيهم (درويش، 2011)، وذلك في سبيل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها وبسط هيمنتها على المنطقة والتي تعتبرها الولايات المتحدة من أهم مناطق العالم استراتيجياً.

ويمكن ملاحظة هذا التغير الذي طرأ على السياسة الأمريكية حيال المنطقة العربية في جانبين مهمين (كيالي، 2013): أولهما: أن تغيير الأنظمة السياسية لفرض الديمقراطية يتم بواسطة القوة العسكرية، وهو ما حصل في العراق، ويتمثل الجانب الثاني: في أن عملية التغيير هذه باتت تشمل حتى الأنظمة العربية المعتدلة والمعروفة بصداقتها التاريخية مع الولايات المتحدة بعد أن كانت موجهة للأنظمة المعادية لها فقط، وهو ما حدث في مصر عام (2011).

وخلاصة القول أن السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية بعد هجمات (11) سبتمبر والتي تبنت مبدأ الحرب على الإرهاب،، لم تعد تأبه بتقديم الحجج اللازمة لتبرير محاولاتها التدخل في شئون البلدان العربية لاسيما بعد نجاحها في تنفيذ مخططاتها في العراق، إذ صار الباب مفتوحاً على مصراعيه لتدخلها بحجة مواجهة الإرهاب والحد من نفوذ الإسلام السياسي المتطرف تارة، و بحجة إصلاح النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية ونشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان تارة أخرى (كيالي، 2007)، وقد تسبّبت تلك السياسة والمتمثلة في "نقل الحرب إلى أرض العدو" في إغراق المنطقة في حمّام دم مرعب، كما نجحت أيضا في تعميق الانقسامات الإقليمية في إطار استراتيجية الأمر الواقع والتي عرَّفتها (كونداليزا رايس) وزيرة الخارجية الأمريكية أبان إدارة الرئيس الأمريكي (بوش الابن)، "بالفوضى الخلاقة " وأنذرت بمزيد من التشظّي في منطقة الوطن العربي ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل على المستوى الوطني الداخلي أيضاً، وهو ما حدث في العراق ولبنان والسودان والصومال وما تشاهده بلدان عربية أخرى حالياً كاليمن وسوريا وليبيا (بشارة، 2013).

وفي ضوء ما تقدم: يتضح أن أبرز ملامح التغير في السياسة الأمريكية إزاء منطقة الوطن العربي بعد الحادي عشر من سبتمبر والذي كان شعاره "الحرب على الإرهاب" يمكن استشفافه في جانبين مهمين وهما (كيالي، 2013):

- استخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة السياسية كما حصل في العراق ومن بعده ليبيا.
- إن عملية التغيير صارت تشمل حتى الأنظمة العربية الصديقة والحليفة للولايات المتحدة، بعد أن كانت موجهة للأنظمة المعادية لها، مثال ذلك ما حدث في كل من مصر وتونس واليمن.

سادساً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي ما بعد ثورات الربيع العربي:

شاهدت منطقة الوطن العربي مؤخراً تحولات سياسية عميقة، تمثّلت في الثورات العربية وإسقاطاتها المختلفة، مما أحدث حالة من الارتباك ليس في المشهد السياسي الإقليمي فحسب؛ بل انعكس ذلك أيضا على مواقف الدول العظمى وتباين رؤاها الاستراتيجية حيال الثورات العربية، وذلك وفقاً للأهمية الاستراتيجية التي تشكِّلها بلدان الربيع العربي بالنسبة لتلك الدول من جهة، ورؤيتها لمدى تأثير هذه الثورات على مصالحها الاستراتيجية والتوازنات الدولية في المستقبل من جهة أخرى (الهباس، 2013).

هذا وقد شكلت الثورات العربية نقطة تحول مفصلية في تاريخ المنطقة العربية الحديث، وأعلنت عن بداية جديدة لحقبة سياسية ترتكز معالمها الرئيسة حول تحول موازين القوى السياسية الداخلية لفاعلين جدد، ما يعني إمكانية حدوث تغير واضح في العقيدة السياسية لهذه الدول وما ينتج عن ذلك من تغير في التوجهات السياسية الخارجية لها (الهباس، 2013).

وأمام هذا المشهد الذي باتت تتآكل فيه شعبية الأنظمة العربية، والتي صارت غير قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها، وأصبحت بوادر سقوطها تلوح في الأفق، وفي المقابل تزايد شعبية قوى الإسلام السياسي على مسرح الأحداث السياسية، والتي بدأت تجمع قواها استعداداً لملء الفراغ السياسي الذي سينتج عن حالات السقوط المرتقب للأنظمة العربية حسب وتيرة وحجم الانتفاضات التي سيواجهها كل نظام، ومدى وكيفية تعامله معها، وما يراه أو يقرره المجتمع الدولي بشأنها، وعلى الأخص الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدركت من خلال مراقبتها لما يجري داخل العديد من البلدان العربية من حراك شعبي بدأت تظهر ملامحه شيئاً فشيئاً، يطالب بالتغيير والتداول السلمي للسلطة، بما ينبئ ببداية العد التنازلي للعديد من الأنظمة العربية والتي صار أمر سقوطها وشيكاً، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة باللجوء إلى سياسة ملء الفراغ التي سبق وأن مارستها في سياستها الخارجية أبّان إدارة الرئيس (إيزنهاور)، من خلال سعيها لخلق جسم شبابي عربي يحمل الأفكار الغربية ليتولى مواجهة الحركات الإسلامية الصاعدة من جهة، ويكون بديلاً مناسباً عن تلك الأنظمة الآيلة للسقوط من جهة أخرى (عبد الحليم، 2011).

وينطلق هذا الجهد والتحرك الأمريكي من حرص الولايات المتحدة على توجيه التغيير الذي تطالب به الشعوب العربية بما يضمن إنتاج أنظمة سياسية في قالب جديد مع الاحتفاظ بروح الأنظمة القديمة ونهجها السياسي المهادن والمتفهم لدور القوى الأجنبية في المنطقة من ناحية، أو العمل على خلق صلات جديدة مع قوى الإسلام السياسي من ناحية أخرى، على الرغم من عدم اطمئنانها للنهج السياسي الذي ستتبعه هذه القوى في حالة وصولها لسدة الحكم (الهباس، 2013).

وفي هذا الإطار أشار التقرير الذي نشره مركز (بيترسبرج) (Petersburg) لدراسات الشرق الأدنى المعاصر بتاريخ 31/ مارس /2011، إلى الدور الأمريكي في تعبئة موجة الاحتجاجات التي شاهدتها عواصم ومدن في العديد من البلدان العربية من خلال دبلوماسيتها العامة وباستغلالها لوسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، إذ اعتبرت الولايات المتحدة أن ذلك الحراك الشعبي في الشارع العربي يعد نتاجاً مباشراً لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية والتي تولّت الإشراف على (350) برنامجاً منذ عام (2011) تحت إدارة الخارجية الأمريكية، وقامت هذه البرامج بتدريب عشرات الآلاف من الشباب العرب وعملت على تعبئتهم سياسياً بواسطة أحدث وسائل الاتصالات، وفي السياق ذاته نشرت مجلة نيو يورك تايمز (New York Times) في عددها الصادر بتاريخ 04 / أبريل/ 2011 تقريراً بعنوان: "مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية "، حيث أشار التقرير إلى الدعم اللوجستي الذي قدمته الولايات المتحدة في شكل برامج تدريب وتمويل ورعاية لقوى المعارضة في الوطن العربي خلال السنوات الماضية (عبد الحليم، 2011).

ومع بداية انطلاق ثورات "الربيع العربي" من تونس (2010)، والتي امتدت بعدها إلى مصر والبحرين وليبيا حتى وصلت سوريا واليمن، فقد شاب الموقف الأمريكي أول الأمر حالة من الغموض والارتباك و التلكؤ، ومن تم الحذر والانتقائية. لاسيما بعد أن تبين للولايات المتحدة أن ملامح هذه الانتفاضات تبشر بقطيعة تامة مع الماضي، ما قد يشكّل خطراً على مصالحها في المنطقة، كما أنها لا تعكس فرصاً وطموحات يمكن استثمارها والدفاع عنها، ويبدو من الواضح أن الولايات المتحدة ستحاول أن ترصد عن كثب مسار التغيير في دول الربيع العربي بشكل عام، وفي كل واحدة منها على حدة، مستخدمة كل الوسائل والأساليب من ترغيب وترهيب في شكل ضغوط دبلوماسية، وحوافز اقتصادية وكذلك القوة العسكرية، أي بمعنى التعامل بالسياسة الجزرية" أسلوب العصا والجزرة "، ولذلك عملت الولايات المتحدة على تكييف دعمها لتلك الثورات في كل بلد وفقاً لمساندتها لأهداف واشنطن في المنطقة، وبالتالي فإن الحكم على نتائج تلك الثورات سيكون تبعاً لموقفها

من مصالح الولايات المتحدة، لا وفقاً لمعيار ما ستحققه من إصلاح سياسي ونشر للديمقراطية داخل بلدانها (بشارة، 2013).

وللوقوف على التباين في مواقف السياسة الأمريكية التي شابها الحذر والارتباك تارة والغموض، والتخبط تارة أخرى، إزاء الأحداث التي شاهدتها بلدان الربيع العربي، والذي يتضح جلياً في الحالتين المصرية والسورية، ففي الحالة المصرية: فقد أتسمت سياسة واشنطن تجاهها بقدر كبير من الحذر والتردد والارتباك بالنظر إلى الثقل الأهم الذي تشكّله مصر بين بلدان الربيع العربي، فضلاً عن أن النظام المصري برئاسة (حسني مبارك) يرتبط بعلاقات وثيقة مع واشنطن، ويحظى بدعمها وتأييدها، وكان ينظر إليه كعامل استقرار في المنطقة، إلى درجة وصفه الرئيس (أوباما) خلال جولته الأولى للمنطقة (2009) والتي زار خلالها مصر والسعودية "بالحليف قوي الشكيمة"، وفي سبيل الحفاظ على مستوى هذه العلاقات تُقدَّم الولايات المتحدة مساعدات مالية للنظام المصري تتجاوز المليار دولار سنوياً (بشارة، 2013).

ومع انطلاقة ثورة (25) يناير واجهت الإدارة الأمريكية خيارات صعبة في التعامل مع التطور المتسرع للأحداث، فقد سعى البيت الأبيض في بداية الأمر التمسك بحليفه (حسني مبارك) من خلال الدعوة للإصلاح والانتقال السلمي للسلطة وعندما تأكد أن مصير النظام المصري آيل للسقوط، وأن ما ستؤول إليه الأحداث في مصر سيلقي بظلاله على التطورات الداخلية الحالية والمستقبلية في كثير من الدول العربية، بالنظر لما تمثله مصر من مكانة تاريخية وسياسية في المنظومة العربية وثقل سياسي إقليمي، لذلك كانت سياسة واشنطن تجاه مصر على قدر كبير من الحذر والتناقض، ثم تراجعت واشنطن عن موقفها بالتدريج و شجّعت (حسني مبارك) على التنحي في سبيل الحفاظ على الاستقرار السياسي في مصر(الهباس، 2013)، حتى وصلت إلى ما عُرف "بضرورة الرحيل الآن "، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية تسارع بالشراكة مع الجيش المصري لضمان تغيير بطيء ومبرمج بما يؤدي إلى سيطرة العسكر على وتيرة التغيير في فترة ما بعد (مبارك) (بشارة، 2013)، علماً بأن خيار التخلي عن (مبارك) لم يكن بالأمر الهين، بالنظر لما يحمله من دلالات سلبية تكشف عن عدم مصداقية الولايات المتحدة في دعم ومساندة حلفائها التقليدين في المنطقة (أبو عمود، 2015)، تم دعمت الإدارة الأمريكية محمد مرسي بمجرد توليه الرئاسة وتعهده بالحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة (مطاوع، 2013)، وبعد الثورة الثانية في مصر في (30) يونيو، وسقوط حكم الرئيس (محمد مرسي)، "والذي وصفته واشنطن في البداية بالانقلاب العسكري المعادي للديمقراطية" (http:/www.assabahnews.tn/article/8563) ورفضت الاعتراف بالترتيبات الدستورية الجديدة وحاولت فرض طوق العزلة على مصر، كما قامت بقطع المعونة عليها تم اضطرت الإدارة الأمريكية "إدارة الرئيس اوباما الأولى" التي تقوم على منطق براجماتي، بالتخلي عن الرئيس مرسي في ضوء بوادر فشل جماعة الإخوان المسلمين في إدارة المرحلة الانتقالية وتراجع شعبيتها في الشارع المصري، بالرغم من مماطلتها في البداية وتلكئها بشأن التطورات التي طرأت على المشهد السياسي في مصر، ولكنها ما لبثت وأن تراجعت عن موقفها واعترفت بالرئيس (عبد الفتاح السيسي) بعد انتخابه في مايو (2014)، لاسيما بعد التقارب الذي حدث بين القاهرة وكل من موسكو وبكين (أبو عمود، 2015).

أما بالنسبة للحالة السورية: فيمكن تحسس التلكؤ والتخبط والارتباك الذي اعترى مواقف الإدارة الأمريكية والتي التزمت الصمت و لمدة قاربت من الستة أشهر عقب بدء الانتفاضات في سوريا، إلى أن أعلن بعدها أوباما بضرورة تنحي الرئيس السوري (بشار الأسد) عن الحكم، ومع ذلك ظلت واشنطن ممتنعة عن التدخل العسكري أو حتى تزويد المعارضة السورية بالسلاح، بما يعمل على حسم المعركة لصالحها، وتبرر الإدارة الأمريكية سياستها هذه إلى تخوفها بأن تقع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الإسلامية المتطرفة من ناحية، أو أن سقوط نظام الأسد قد يؤدي إلى فراغ سياسي يتم ملؤه من قبل الجماعات الإسلامية المتشددة، أو قد يُدخل سوريا في بداية حرب أخرى بين قوى المعارضة السورية المسلحة، والتي ربما تنتهي بسيطرة الإسلاميين الراديكاليين على السلطة، أو نشأة

نظام جديد يحمل توجهات سياسية غير معروفة، أو قد يكون متطرفاً، مما قد يساهم في تفاقم ظاهرة الإرهاب التي باتت تهدد شعوب العالم أجمع، وأن هذه الاحتمالات جميعها تشكّل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، وتهدد أمن واستقرار إسرائيل.

تم ما لبث وأن طرأت تغيرات في مواقف واشنطن إزاء الوضع في سوريا تدرجت من الدعم المادي إلى الدعم اللوجستي، حيث أشرفت على تدريب وتنظيم صفوف قوات المعارضة المعتدلة بهدف ضمان سيطرة المعتدلين في سيناريو ما بعد سقوط الأسد، تم زادت من ضغوطها على بشار الأسد وفرضت عقوبات على نظامه، وقامت بتزويد المعارضة بالسلاح، ثم أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها استخدام القوة العسكرية ضد النظام السوري بحجة أن بشار الأسد انتهك الخطوط الحمر" حسب وجهة النظر الأمريكية " باستخدامه السلاح الكيميائي في حربه التي يشنها ضد المعارضة، تم ما لبثت حتى تراجعت عن قرارها بعد التدخل الروسي ونجاحه في تسوية هذا الملف ونزع فتيل الحرب (الدسوقي، 2014)، بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي الروسي في مجلس الأمن بإسقاط كافة القرارات التي تدين النظام السوري، تم ازداد تراجع موقف الولايات المتحدة بقبولها بالحل السلمي للأزمة السورية وفقاً للرؤية الروسية، بدلاً من إصرارها على إسقاط نظام الأسد بالقوة العسكرية لاسيما بعد التواجد الروسي عسكرياً على الأرض وتوجيه ضربات جوية مكثفة لقوات المعارضة السورية ومعاقل مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، فضلاً عن توفير الغطاء الجوي لجيش النظام السوري، ما أدى إلى موافقة الولايات المتحدة بالجلوس على طاولة المفاوضات في جنيف وبعدها فيينا وبحضور الدول المعنية بما فيها إيران، وكان من أبرز نتائج لقاءات فيينا، أن حل الأزمة في سوريا يجب أن يكون سلمياً عبر مفاوضات سورية . سورية، مع وضع خارطة طريق تبدأ بمرحلة انتقالية مدتها "18 شهراً" يتم خلالها إعداد دستور جديد للبلاد يقرر فيه الشعب السوري مصيره ومستقبله . (قناة الحدث الإخبارية، 2015/11/14) ، أي ما يعني تخلي واشنطن عن موقفها المتشدد والمتشبث بإسقاط النظام السوري باستخدام الحل العسكري.

في حين تعاملت واشنطن بانتقائية فيما يتعلق بالحالة الليبية بالمقارنة مع ما شاهدته البحرين من أحداث تم مواجهتها من قبل السلطات البحرينية، فقد كان للتدخل الأمريكي في ليبيا تحت شعار "القيادة من الجو، أومن الخلف" الدور البارز والرئيسي في إنجاز مهمة حلف الناتو الذي تحمَّلت فيه بريطانيا وفرنسا الشق الأكبر من العمليات العسكرية التي ساهمت في سقوط النظام الليبي (الهباس، 2013).

وبالنظر إلى التطورات التي شاهدتها منطقة الوطن العربي خلال هذه الفترة لاسيما تغير أنظمة الحكم في بلدان الربيع العربي وما ترتب على ذلك من بروز تيارات إسلامية المعتدلة منها والمتشددة، وحروب أهلية، وفوضى وانفلات أمني، ما أدى بالولايات المتحدة إلى إعادة مصفوفة أولويات سياستها الخارجية إزاء منطقة الوطن العربي، كما يلي (مطاوع، 2013):

1- العمل على فتح قنوات الاتصال مع كل التيارات السياسية في بلدان الربيع العربي والوقوف على مسافة واحدة مع كل منها، وعدم اقتصارها على تيارات الإسلام السياسي لاسيما بعد ظهور مؤشرات لفشل الإسلاميين في التعامل مع استحقاقات المرحلة الانتقالية فيما بعد ثورات الربيع العربي.
2- بناء شراكة وصداقة جديدة مع الإسلام المعتدل، بما يعمل على تأمين استقرار المنطقة، وضمان استمرار مصالحها الاستراتيجية.
3- محاربة انتشار الإرهاب الأصولي، واحتواء الإسلاميين المتشددين، ومواجهة خطر ظهور أنظمة دينية متطرفة، والحيلولة دون وصول المتطرقين للحكم في بلدان منطقة الوطن العربي.
4- الحفاظ على أمن إسرائيل واستمرار التقيد والالتزام باتفاقيات السلام المبرمة بين العرب و إسرائيل.
5- ضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة للولايات المتحدة وحلفائها في أوربا.

يبدو واضحاً تأثر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي في ظل التحولات الجيوسياسية الأخيرة والتي حملت معها معطيات جديدة على المشهد السياسي، وبدت السياسة الأمريكية في خضم هذه التحولات أكثر تأزما، واعتراها

حالة من الارتباك أثر تغيرات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة، الأمر الذي جعل واشنطن تتعامل بازدواجية المعايير ليس تجاه تلك الأحداث مجتمعة فحسب، بل وفي تعاملها تجاه كل حالة لوحدها، كما سبق تبيانه في تعامل الإدارة الأمريكية مع الحالتين المصرية و السورية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحالة التي تعيشها منطقة الوطن العربي والتي تشهد عدم الاستقرار السياسي والحروب والانفلات الأمني والفوضى التي تعيشها حالياً أكثر من ثلث الدول العربية لاسيما تلك التي قامت فيها ثورات الربيع العربي، فضلاً عن التوتر الذي يشوب العلاقات العربية ـ العربية، ناهيك عن إن زيادة حالة الاستقطاب المجتمعي داخل البلدان العربية وفقاً لأسس مذهبية وعرقية وسياسية تشكّل تهديداً خطيراً لوحدة واستقرار هذه الدول، وما لم يتم السيطرة على هذه الحالة السياسية ومعالجتها بشكل دستوري من خلال خلق مؤسسات تمثّل كافة الطيف السياسي، فإن مؤسسات الدولة في بلدان الربيع العربي سوف تصبح أكثر هشاشة بما يجعل منها مبررات مقنعة في توفير الأرضية الملائمة للتواجد الغربي وعلى الأخص الأمريكي في المنطقة إعمالا لمشروع (أيزنهاور) الذي يقوم على استراتيجية "ملء الفراغ" للحيلولة دون توسع أي قوى دولية أخرى منافسة، وهذا بالطبع يتوقف على مدى قدرة الولايات المتحدة "على وجه التحديد" باستخدام نفوذها للتأثير على مخرجات الحراك السياسي في دول المنطقة، وبالنظر إلى ضبابية المشهد السياسي الذي تشاهده المنطقة خلال هذه الفترة، يظل الترقب إلى ما ستؤول إليه الأمور خير تصور لاستشراف ذلك المشهد في المدى القريب.

سابعاً: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي:

إن استشراف مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي يتطلب الوقوف على التحديات التي تواجهها تلك السياسة إزاء المنطقة، والخيارات المتاحة بشأنها أمام نخبة صنع القرار في البيت الأبيض، وذلك على النحو التالي:

1. التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

التحدي الأول: الإفراط في التوسع في الالتزامات الاستراتيجية التي فرضتها الولايات المتحدة على نفسها جراء التدخلات الأمريكية الواسعة في مناطق عديدة من العالم أنهك قوتها وقوَّض من قدرتها على ترجمة سياساتها الخارجية إلى أفعال حقيقية (السعدون، 2012)، كما ساهم في رفع سقف التكاليف الباهظة التي تتحملها الولايات المتحدة نظير تواجدها في المنطقة، وما يتطلب ذلك من أعباء مالية والتزامات في أشكال متعددة ومتنوعة، مثل: برامج المساعدات المالية والمنح، ناهيك عن أعباء وتكاليف تواجدها العسكري في المنطقة والتي صارت تقلق الإدارة الأمريكية وتثقل كاهلها وترهق ميزانياته، في وقت تعاني فيه الولايات المتحدة أزمة اقتصادية حادة إلى حد يذهب البعض ببداية أفول نجم أمريكا اقتصادياً، فضلاً عن الخسائر البشرية والأعباء الأمنية التي تتكبدها الولايات المتحدة.

التحدي الثاني: بالرغم من تبني الولايات المتحدة لسياسة مؤداها نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة العربية وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر متذرعة بمواجهة الإرهاب الذي تنتجه المنطقة العربية "حسب رؤيتها"، إلا أنها وجدت نفسها في مواجهة تحدي آخر مرده أن الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة وتهدد بفرضها بالقوة على الشعوب العربية، قد تؤدي إلى انتخاب قوى سياسية إسلامية معادية للولايات المتحدة ولمصالحها وحلفائها في المنطقة من ناحية، وأن التحولات السياسية التي تمر بها منطقة الوطن العربي وتداعياتها في ظل مرحلة انتقالية مضطربة في معظم الدول التي قامت فيها ثورات الربيع العربي أوجدت موطأ قدم لجماعات متشددة في دول مثل سوريا وليبيا من ناحية أخرى، وهو ما يعني المزيد من التهديدات الإرهابية للمصالح الأمريكية ورعاياها في المنطقة وخارجها أيضاً، ومن ذلك تفجيرات بوسطن في الولايات المتحدة، وأحداث بنغازي الليبية، وأحداث قاعدة عين ميناس في الجزائر (مطاوع، 2013)، وكان آخرها تفجيرات باريس، ورهائن فندق راديسون في العاصمة المالية باماكو.

التحدي الثالث: عدم مصداقية الولايات المتحدة في إدارتها للصراع العربي . الإسرائيلي من جهة، واستمرار الدعم الأمريكي "عسكرياً ولوجستياً "لإسرائيل من جهة أخرى، ما جعلها

"إسرائيل" تتمادى في طغيانها وتعنتها وتحديها للقرارات الدولية سواء بمصادرة الحريات أو التوسع في بناء المستوطنات، حتى صارت تلوح بإقامة الدولة اليهودية، الأمر الذي ساهم في طرح أصولي مقابل لذلك وهو الدولة الإسلامية ليس في فلسطين فحسب، وإنما في المنطقة ككل، مما أسهم في زيادة زعزعة أوضاع المنطقة ومناطق متفرقة أخرى من العالم (أبو عمود، 2015)، وأدى كذلك إلى تزايد نفوذ جماعات الإسلام السياسي المتطرف والجهادي في العديد من البلدان العربية والإسلامية.

التحدي الرابع: بروز القطب الروسي من جديد كقوة كبرى تسعى لاستعادة مكانتها ودورها كفاعل دولي مؤثر في الساحة السياسية، ذلك الدور الذي يتجلى بوضوح أكثر حيال الملف السوري، حيث كان للتدخل الروسي سواء بالدعم الدبلوماسي لسوريا في مجلس الأمن، أو الدعم اللوجستي لمساندة بشار الأسد الأمر الذي كان سبباً في إطالة مدة وجوده في الحكم، إلى أن وصل دعم روسيا ووقوفها إلى جانب النظام السوري حد التدخل العسكري المباشر وقيام سلاح الجو الروسي بتوجيه ضربات جوية وقصف مواقع للمعارضة السورية ومعاقل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ما أدى إلى تغير اللهجة الأمريكية المتشددة والمصرة على رحيل الأسد عن السلطة، وقبولها بالتنسيق مع روسيا بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

التحدي الخامس: خطر تزايد نفوذ إيران في المنطقة لا سيما بعد هيمنتها على العراق، وسعيها الدؤوب لحيازة السلاح النووي، وبالتالي صارت تشكّل تهديداً فعلياً لنفوذ الولايات المتحدة ومصالحها واستراتيجيتها في المنطقة، ويبدو ذلك واضحاً من خلال التهديدات الإيرانية المستمرة لمنابع النفط وممراته، وتهديد إسرائيل بمحوها من الوجود، بالإضافة إلى تهديد استقرار الدول العربية الخليجية وخاصة السعودية والبحرين، وسعيها للسيطرة المادية والسياسية على الخليج العربي (كيالي، 2013).

التحدي السادس: بالنظر إلى تعاظم قوة حركات الإسلام السياسي والتي باتت تشكِّل القوة الأكبر في التحولات التي شاهدتها المنطقة العربية ما بعد ثورات الربيع العربي، تلك الحركات التي تتبنى مواقف وسياسات تتناقض مع عدد من مصالح وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة من جهة، ولها موقف أيديولوجي من المشروع الصهيوني، وصارت تقود حملة ضد الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وتدعم المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى، وهو ما يشكِّل مخاطر على وجود إسرائيل وأمنها في المنطقة' والذي يعد بالنتيجة تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، انطلاقا من أن وجود إسرائيل وضمان أمنها يدخل ضمن المصالح الأمريكية في منطقة الوطن العربي (www.mesc.com.jo/OurVision/2011/16.html).

التحدي السابع: تعاني الولايات المتحدة من أزمة اقتصادية حادة تندر بأفول نجم أمريكا اقتصادياً، وذلك على خلفية الأزمة المالية التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي منذ عام (2008)، والتي أوصلت الاقتصاد الأمريكي إلى حافة الانهيار، يقابله من الجانب الآخر صعود سرب النمور في الشرق الآسيوي "الصين، الهند واليابان"، ويتوقع الكثيرون من خبراء الاقتصاد أن الصين ستصبح الاقتصاد الأول في العالم بحلول عام 2025، وبذلك صارت الصين تمثّل مصدر التهديد الرئيسي للولايات المتحدة على الساحة الدولية، ما أدى إلى إدارة الولايات المتحدة الأمريكية ظهرها للمنطقة العربية وعدة مناطق أخرى وإعادة تدوير البوصلة الأمريكية في اتجاه الشرق، وهو ما عُرف بـ "الاستدارة شرقاً "، وتحوُّل الاهتمام الأمريكي في اتجاه آسيا وحوض الباسيفيكي (مجيب، 2014).

2. الخيارات المتاحة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

الخيار الأول: بالنظر إلى الأزمة المالية التي تمر بها الولايات المتحدة والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية ضاغطة على القرار السياسي والعسكري الأمريكي، الأمر الذي بات يمثّل البعد غير المعلن في تخفيف أعباء الانتشار العسكري الخارجي، وانعكس كذلك على العامل الاقتصادي من خلال خفض المساعدات والمنح الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة (راشد، 2013)، وتأسيساً على ذلك ستعمل الإدارة الأمريكية على تغيير استراتيجيتها في تحقيق أهدافها في المنطقة ، وذلك من خلال شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية بما يضمن لها تحقيق مصالحها بأقل تكاليف ممكنة يتحمل فيها حلفاؤها العبء

الأكبر في التعامل مع أزمات المنطقة في المستقبل، أي ما يسمى القيادة من الخلف، أو القيادة من الجو، ويمثّل التدخل الأمريكي في الحالة الليبية النموذج القابل للتكرار للتعامل مع أية أزمات قادمة ليس في الوطن العربي فحسب، بل وفي مناطق أخرى من العالم.

الخيار الثاني: بالرغم من أن منطقة الوطن العربي تظل لها دلالاتها في السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة بدأت مؤخراً تقلص بعض الشيء من حضورها السياسي، كما عزمت على تخفيض وجودها العسكري النوعي وإعادة توزيعه في المنطقة، واتجهت إلى تغليب لغة التسييس على منطق العسكرة، والتعويل على القوة الناعمة "الدبلوماسية" على حساب القوة الصلبة "العسكرية"، بيد أن هذا التوجه لم يكن انسحابا، ولا يعني أن واشنطن أدارت ظهرها بالكامل عن المنطقة، بقدر ما هو تغيير طفيف في الأساليب والوسائل بما يتيح لبعض الأطراف الإقليمية مساحة للعب دور رئيسيٍ في قضايا المنطقة وإدارة أوضاعها والتعامل مع مستجداتها، وبعض هذه الدول إقليمية وهي قطر وتركيا، وأخرى خارجية وهي فرنسا والتي تضطلع بمهمة الحرب على الإرهاب والتصدي للعنف الجهادي ضد المصالح الغربية (راشد، 2013)، بالإضافة إلى إسرائيل "الحليف الاستراتيجي لواشنطن "اللاعب الأساسي والمحترف ضمن تشكيلة وكلاء السياسة الأمريكية في المنطقة " علماً بأن هذه الأدوار كانت وإلى وقت قريب أمريكية حصراً، وتبقى واشنطن حاضرة دائماً بالتدخل وبكل الوسائل المناسبة في تطورات المنطقة، عند شعورها بأن مصالحها الحيوية صارت على المحك.

الخيار الثالث: السعي لتحقيق تقارب أو انفراج في العلاقة مع إيران، للوصول إلى حلول أو تفاهم حيال الخلافات والمشاكل العالقة بشأن الملف النووي الإيراني وأمن الخليج، وتنسيق الجهود لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة خلال الفترة القادمة، وفي سبيل تحقيقها هذا الخيار يبدو أن الإدارة الأمريكية عازمة على مواصلة هذا التوجه وتجسيده على أرض الواقع، رغم معارضة إسرائيل وعدم رضا دول الخليج من جهة، ومساعي الإدارة الأمريكية الرامية لإقناع الأطراف المعنية بأن التوصل إلى تسوية الموضوعات العالقة مع إيران بما فيها ملف برنامجها النووي يلبي مطالب جميع الأطراف ويستجيب لتحفظاتها من جهة أخرى.

الخيار الرابع: إن المؤشرات السياسية التي برزت على المشهد السياسي العربي بعيد ثورات الربيع العربي، وبروز منافسين جدد على الساحة العربية "الصين روسيا وإيران "صاروا يمثلون مواطن تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، وذلك بسبب الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في حساباتها ومعادلاتها وتعاملها مع أحداث الربيع العربي ومخرجاته، والتي كادت تكلفها خسارة وفقدان أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة، ومنها على سبيل المثال: مصر بسبب الكيفية التي تعاملت بها واشنطن إزاء تسارع التغيرات السياسية التي أعقبت سقوط نظام (حسني مبارك)، والسعودية بسبب تقارب واشنطن . طهران، رغم التهديدات الإيرانية المستمرة للأمن القومي الخليجي، الأمر الذي يتعين على الإدارة الأمريكية بضرورة التحرك لتتدارك الخطأ التي ارتكبتها، وإيجاد سيناريوهات وتصورات تستطيع من خلالها التوصل إلى قواعد جديدة للعبة السياسية تتماشى مع نمط الأنظمة الجديدة وتوجهات حكوماتها في سبيل المحافظة على مصالحها في المنطقة .(www.mesc.com.jo/OurVision/2011/16.html)

الخيار الخامس: إن استدارة بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية وإعادة ضبطها في اتجاه الشرق، وتبني الولايات المتحدة سياسة إعادة التوازن نحو آسيا وحوض الباسفيك، ينطلق من عدة مبررات يأتي في مقدمتها (مجيب، 2014):

1ـ تناقص الأهمية النسبية لمنطقة الوطن العربي بالمقارنة بآسيا ومنطقة الحوض الباسيفيكي، حيث صارت الصين قوة لا يستهان بها وباتت تشكّل المصدر الأكثر تهديداً للمصالح الأمريكية في تلك المنطقة.

2ـ تتطلع الإدارة الأمريكية من مضمون الاستدارة شرقاً تحقيق مكاسب اقتصادية وأمنية في منطقة الشرق الآسيوي تنعكس إيجابياً على مستقبل الولايات المتحدة.

3ـ اعتبار التحول شرقاً وقت مستقطع "Time Out " في ماراتون السياسة الأمريكية في منطقة الوطن العربي، لاستعادة قواها بعد تكبدها خسائر بشرية واقتصادية، مما اضطرها

للتخفيف من تواجدها وتكليف وكلاء موثوقين يتولوا مهمة حماية مصالحها في الوطن العربي، وأن هذا التحول في اتجاه الشرق لن يبعد الولايات المتحدة طويلاً عن المنطقة، بيد أن استراتيجية الاستدارة شرقاً ذاتها وإن صُنعت خصيصاً نحو آسيا وحوض الباسيفيكي وبالتحديد لمواجهة نمو سرب النمور وخاصة الصين، فإنها تتضمن في جانب منها على استمرارية اهتمام الفكر الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة الوطن العربي وإن كان بتركيز أقل، بالإضافة إلى أن طريق العودة إلى عمق منطقة الوطن العربي ممهد ومفتوح أمام الولايات المتحدة متى شعرت بأن مصالحها صارت عرضة للتهديد.

الخيار السادس: تسعى الإدارة الأمريكية "إدارة الرئيس أوباما الثانية "على تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة بحلول عام (2017)، والذي ظل في مقدمة سلم أولويات مصالحها في منطقة الوطن العربي على مدى عقود طويلة، وفي حالة نجاحها في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي وتمكنها من تأمين مصادر الطاقة اللازمة لها، ما يعني بداية العد التنازلي في اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي(مطاوع، 2013)، وهذا مُتغير من شأنه دفع السياسة الأمريكية لإجراء تغيرات في سياستها التصالحية إزاء دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية، بما يؤكد أن العلاقات الدولية تقوم على مبدأ المصالح فيما بين الدول دائما وفقط.

الخاتمة

تُمثِّل منطقة الوطن العربي أحد المناطق المهمة لأي عملية تنافس دولي على النفوذ في العالم بسبب ما تتميز به من موقع استراتيجي من جهة، وما تزخر به من موارد وخاصة النفط من جهة أخرى، بالإضافة إلى التحولات التي بدأت تشاهدها المنطقة العربية مؤخراً، لذا تحرص الولايات المتحدة على أن تواكب سياستها الخارجية إزاء منطقة الوطن العربي وفق ما تشاهده الساحة الدولية من متغيرات وتطورات، وذلك بما يحقق أهدافها ويضمن مصالحها في المنطقة، وفي سبيل ذلك تُكيِّف الإدارة الأمريكية مواقفها من خلال تدوير بوصلة سياستها الخارجية و ضبطها وفق تأثير تلك المتغيرات بما يؤدي إلى مراجعة مصفوفة أهدافها إما بتغييرها، أو إجراء تعديلات عليها، أو إعادة ترتيب سلم أولوياتها، واختيار الأساليب والوسائل المُثلى واللازمة لتحقيقها بما يضمن الحفاظ على مصالحها واستمرار هيمنتها على المنطقة وسيطرتها على مقدراتها، وهو ما تم الوقوف عليه وتبيانه من خلال تسليط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي خلال تلك المراحل التي شاهدت متغيرات دولية غاية في الأهمية خلَّفت آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية في مختلف بقاع العالم، كما نتج عنها تداعيات أدت إلى إعادة قراءة المشهد السياسي الدولي وترتيب أوضاعه بإطلاق استراتيجيات جديدة وبروز تكتلات وأحلاف وأقطاب أسهمت جميعها في إعادة تشكيل مناطق العالم حسب مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حرصت على مدار إداراتها المتعاقبة على مواكبة سياستها الخارجية وتكيفها مع تلك المتغيرات بما يتلاءم مع توجهاتها السياسية من جهة، ويعمل على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الحيوية في منطقة الوطن العربي من جهة أخرى، والتي تتبلور في الآتي:

1. ضمان تدفق إمدادات النفط العربي واستقرار أسعاره عند مستوى مناسب.
2. ضمان بقاء إسرائيل ووجودها وأمنها وتفوقها العسكري والتكنولوجي في المنطقة.
3. احتواء الخطر السوفيتي والحيلولة دون تمدد الشيوعية في المنطقة.
4. منع ظهور أي قوى دولية أو إقليمية من شأنها تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الوطن العربي.
5. منع إيران من إنتاج أو امتلاك السلاح النووي الذي سيكون مصدر تهديد حقيقي لمصالح الأمريكية في المنطقة العربية من جهة، وتهديد وجود وأمن إسرائيل من جهة أخرى.
6. المحافظة على الوضع القائم في المنطقة وعلى الأخص الدول الصديقة للولايات المتحدة لضمان الاستقرار بما يضمن حماية مصالحها في المنطقة.
7. فرض الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية بمختلف السبل والوسائل بما فيها القوة العسكرية.

8. محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه باستخدام القوة العسكرية بشكل مباشر أو عبر وكلاء محليين "دول عربية " أو إقليمية "إسرائيل "

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يمثّل النفط من أولويات محددات السياسة الأمريكية في منطقة الوطن العربي، وأحد أهم مصالحها الحيوية في المنطقة، لذلك يعتبر النفط من العوامل الحاضرة في ذهن دوائر صنّاع القرار في الولايات المتحدة، وتبعاً لذلك صار استخدام القوة العسكرية هو الآلية المناسبة ضد أي تدخل أجنبي، أو حتى إقليمي لضمان تدفق النفط وبالأسعار المعتدلة إلى الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب، وما يؤكد هذه السياسة الغزو الأمريكي للعراق لمنعه من السيطرة على نفط الخليج والذي يقدر بحوالي ثلثي الاحتياطي العالمي.
2. إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدرك جيداً أن نهوض العرب وتقدمهم واتحادهم سيعمل على تهديده مصالحها في المنطقة من جهة، وينعكس سلبياً على وجود إسرائيل وأمنها من جهة أخرى، لذلك تبدل الولايات المتحدة جهودها من أجل إضعاف الصف العربي وتجسيد الفرقة بين البلدان العربية و إرهاقها وتفكيك علاقاتها وخلق شعور لدى معظم الأنظمة العربية الحاكمة أن استمرار وبقائها في الحكم مرتهن بالقرار الأمريكي.
3. من ذرائع التدخل الأمريكي في منطقة الوطن العربي احتواء التوسع السوفييتي في منطقة الوطن العربي وذلك أعمالا لما جاء في "مبدأ إيزنهاور" الذي يفترض وجود خطر سوفيتي مباشر أو عن طريق تسلل العناصر الشيوعية إلى مفاصل الدول المهددة.
4. ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي حرية حركة الولايات المتحدة في الاعتماد على القوة العسكرية كأحد أدوات تنفيذ سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها وفقاً لاستراتيجية الردع التي تمكنها من الحفاظ على توازن القوى في مواجهة أية تهديدات لمصالحها الحيوية في المنطقة العربية.
5. تتفق جميع الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض على ضمان أمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة ووكيلها الإقليمي في المنطقة، واستمرار وجودها وتفوقها العسكري والتكنولوجي، ويظهر ذلك من خلال الدعم اللامحدود التي تغدق به واشنطن على إسرائيل مادياً وعسكرياً وسياسياً.
6. اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج باتجاه العراق وإيران ، ومنع الأخيرة من امتلاكها للسلاح النووي يكون مصدراً ليس لتهديد إسرائيل فحسب؛ بل تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة .
7. فشل السياسة الأمريكية في فرض الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية بالقوة في منطقة الوطن العربي، ويظل النموذج العراقي "الذي لم يتحول إلى نموذج يحتدا به، كما ساقت الولايات المتحدة لذلك، بل تحول إلى نموذج للعنف يقترب للحرب الأهلية "، خير دليل على فشل هذه السياسة، ما يؤكد أن فرض الديمقراطية وفقاً للرؤية الأمريكية لا تتعدى كونها بديلاً لمصطلح تغيير الأنظمة العربية المناوئة للسياسة الأمريكية في المنطقة، والتي تصنفها الولايات المتحدة بالدول المارقة أو دول الشر.
8. نتج عن الغزو الأمريكي للعراق "كما في أفغانستان" تزايد نفوذ جماعات الإسلام السياسي المتطرف والجهادي في عديد البلدان العربية والإسلامية، الأمر الذي جعل الحركات الإسلامية ذات الطابع الجهادي تمثّل الخطر الأول على الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، باعتبارها تمثّل روح الممانعة والمقاومة للمشروع الأمريكي وكونها حركات ذات إيديولوجية ثابتة.
9. اتضح أسلوب ازدواجية المعايير والانتقائية في السياسة الأمريكية الخارجية تجاه المنطقة العربية من خلال جعلها لمعايير نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقاً لعلاقات الدول العربية بالولايات المتحدة، وتصنيف مواقفها في قاموس السياسة الأمريكية، والذي تشكل فيه المصالح الأمريكية المحدد الأول لتلك السياسات.
10. شكّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001) متغيراً مفصلياً ألقى بظلاله على السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الوطن العربي والعالم الإسلامي، وذلك بتبنيها لمبدأ الحرب ضد الإرهاب، وأخذت من ذلك الذرائع والمبررات للتدخل في شئون المنطقة وبما يتماشى والمنطق الأمريكي القائم على مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا"، وتبنت أشكال

ونماذج ومسميات عسكرية جديدة كالحرب بالوكالة، والحرب الاستباقية، والحرب الوقائية.

11. مثَّلت الأهمية الاستراتيجية لبلدان الربيع العربي أهم العوامل التي أثَّرت على مواقف الولايات المتحدة من ثورات الربيع العربي ورؤيتها لمدى تأثير هذه الثورات على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وذلك لتفاوت أهمية بلدان الربيع العربي في الاستراتيجية الأمريكية، حيث تتصدر مصر وسوريا الأولوية في درجة أهميتها لاعتبارات جيواستراتيجية، وتأتي أهمية ليبيا بحكم مواردها النفطية، في حين تكتسب اليمن أهميتها في الحيلولة دون تحولها إلى مركز لتنظيم القاعدة ينطلق منها في حربه ضد الدول الغربية وتهديد المصالح الأمريكية، بينما تأتي تونس في مرتبة أقل من حيث أهميتها الجيوإستراتيجية والاقتصادية بالمقارنة بنظيراتها من بلدان الربيع العربي، وعكس هذا التصنيف مواقف الإدارة الأمريكية إزاء بلدان الربيع العربي والتي تعاملت مع كل واحدة منها على حدة، الأمر الذي ألقى بظلاله على تلك المواقف والتي تباينت بين الغموض والحذر تارة، والتخبط والارتباك والانتقائية تارة أخرى.
12. تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية وعودة القطب الروسي كفاعل مؤثر على المشهد السياسي الدولي، ويتجلى ذلك من خلال مواقف روسيا إزاء الأزمة في سوريا ومساندتها لها كحليف استراتيجي وتقديمها الدعم اللوجستي والسياسي وكذلك العسكري للنظام السوري، وإصرارها على الحل السياسي للأزمة السورية، وأن مسألة بقاء الأسد في السلطة يقررها السوريون أنفسهم.
13. إن الخروج الأمريكي من منطقة الوطن العربي لا يعني بالضرورة خروجاً نهائياً ولا مطلقاً، إنما يعبر عن إعادة هندسة العلاقات والتوازنات الإقليمية التي تشاهدها الساحة الدولية بشكل عام، وتعصف بالمنطقة العربية بشكل خاص، وبالتالي فإن التدخل الأمريكي في شئون المنطقة مستقبلاً لن يكون مباشراً كما كان عليه الحال في الفترات السابقة، إذ انتهجت واشنطن استراتيجية نوعية تضمن من خلالها الحفاظ على مصالحها في المنطقة، تقوم على أسلوبين، **الأول:** استخدام أدوات ووسائل عسكرية ولوجستية متطورة تديرها الولايات المتحدة بالتحكم عن بعد، أو ما يسمى "بالتدخل من الجو"، **أما الأسلوب الثاني:** والذي يعتمد على وكلاء يناط بهم مهمة إدارة ومتابعة القضايا الإقليمية، والتي قد تصل إلى خوض حروب في المنطقة بالنيابة عن الولايات المتحدة، وهو ما يُعرف "بالتدخل من الخلف".

المراجع

1. أبو خزام، إبراهيم (1995). العرب وتوازن القوى في القرن الواحد والعشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا.
2. أبو عامود، محمد سعيد (2015). الخيارات الصعبة مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، المجلد (50)، العدد (199) .
3. الدسوقي، أبوبكر (2014). تحولات القوى الكبرى في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، المجلد 49 ،العدد 195، يناير
4. السعدون، حميد حمد (2012). السلوك السياسي الخارجي الأمريكي ومرتكزاته الثقافية، المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد ، العدد 21 .
5. الهباس، خالد بن نايف (2013). التنافس الدولي وأثره على العالم العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 153.
6. بشارة، مروان (2013). أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، المجلد (1)، العدد (1).
7. جاد، عماد (2002). أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم الاتحاد الأوربي وإسرائيل تحديداً ، مجلة شؤون خليجية، العدد 29.
8. جوهر، حسن عبد الله، وعبد الله يوسف سهر محمد (1998) الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد 133.
9. جوهر، حسن عبد الله، وعبد الله يوسف، سهر محمد (1998). الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في

المنطقة، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد (133) يوليو.

10. خدام، عبد الحليم (2003). النظام العربي المعاصر: قراءة الواقع واستشفاف المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
11. درويش، عيسى (2001). ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 11.
12. درويش، محمد فهيم (2010). مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، دار النهضة العربية، القاهرة.
13. راشد، سامح (2013) الخروج الكبير: الانسحاب الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 154.
14. شادي، عبد العزيز (2006). مبادرة الإصلاح الأمريكية بين الأزمة الداخلية ومقتضيات الهيمنة الدولية والجاذبية الشرق أوسطية، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
15. شاش، طاهر (2008). استراتيجية إسرائيل الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة .
16. شرابي، نظام (1990). أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، المملكة المتحدة.
17. شمبش، علي محمد (1988). العلوم السياسية، دار الكتب الوطنية، ط 5، بنغازي.
18. عبد الحليم، عبدالله عبد الحليم أسعد (2011). الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول الاعتدال العربي، رسالة ماجستير، جامعة نابلس، فلسطين.
19. عتريس، محمد (2010). معجم بلدان العالم، مكتبة الآداب، الطبعة (3)، القاهرة.
20. عوده، عوده بطرس (1991). حرب الخليج من المسؤول، المكتبة الوطنية، ط (4)، عمان، الأردن.
21. غالي، بطرس (1990). أزمة التضامن العربي ـ الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 102.
22. غنيم، عبد الحميد (1987). الجغرافيا السياسية، مكتبة الفلاح، الكويت.
23. قحطان، حارث عبد الله (2010). الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 2، العدد 6.
24. كيالي، ماجد (2007). مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته ، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 122.
25. كيالي، ماجد (2013). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: التغّير والتقدم والانكفاء، مجلة شئون عربية ،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 154.
26. مجيب، مي (2014). استعادة التوازن: الاستدارة شرقاً وتحولات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية ،المجلد 49 ، العدد 195.
27. مطاوع، محمد(2013). أولويات متجددة: توجهات إدارة أوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية المجلد 48، العدد 193.
28. نصار، فتحي حسن (2012) التطورات السياسية للقضية الفلسطينية 1964– 2010 ، دار الازدهار للطباعة والإعلان، مصراتة.
29. ياسين، أشرف محمد عبد الله (2010). السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 26.
30. جرجس، فواز، الثابت والمتغير في سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، في: http:/www.assabahnews.tn/article/85263
31. جواد الحمد، سياسات أمريكا في المنطقة بعد الربيع العربي وموقع الحركة الإسلامية منها، في: (www.mesc.com.jo/OurVision/2011/16.html)
32. قناة الحدث الإخبارية، 14\11\2015.
33. Stephen M. Walt , Jon J. Mearshimer (2007) The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Harvard Report ,Madbouly Bookshop,Cairo,